الإفصاح غير المالي الإلزامي والتحول إلى الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة الأطر المفاهيمية والتنظيمية وأثرها في الشفافية والأداء المؤسسي دراسة مراجعة تكاملية مقارنة للمدة 2022 - 2026

علي هاشم توفيق
جامعة كاربوك (تركيا)
AliTawfiq@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحوُّل المعاصر في حقل الإفصاح غير المالي الإلزامي، وبيان كيف انتقل هذا الحقل من منطق تقارير المسؤولية الاجتماعية والسرديات الطوعية إلى منطق الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة بوصفه بنيةً معياريةً وتنظيميةً متصلةً بالحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر. واعتمدت الدراسة منهج المراجعة التكاملية المقارنة (Integrative Comparative Review)، وفق بروتوكول موثَّق للبحث والاختيار والتحليل، شمل الأدبيات العلمية المحكَّمة والوثائق التنظيمية والمعيارية الصادرة خلال المدة 2022–2026، مع تحليل مقارن للنماذج الأوروبية والدولية والأمريكية والآسيوية المختارة، ومسحٍ منهجي لأطر الإفصاح في الأسواق العربية.

وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ الانتقال من «الإفصاح غير المالي» إلى «إفصاح الاستدامة» يعكس إعادة تعريفٍ لوظيفة التقرير المؤسسي ذاته لا مجرد توسيعٍ لمحتواه، وأنَّ أثر الإلزام مشروطٌ بأربعة محدِّدات: فلسفة التنظيم، ومعيار المادية المعتمد، وجودة الضمان، وقدرة المؤسسة على بناء نظم بياناتٍ وحوكمةٍ داخلية ملائمة. وأظهرت المقارنة أنَّ الاتحاد الأوروبي يقدِّم النموذج الأوسع من حيث المساءلة والمادية المزدوجة، وإن دخل منذ عام 2025 مرحلة تبسيطٍ جوهرية توِّجت بحزمة «أومنيبوس» ومعايير ESRS المنقَّحة عام 2026، في حين تمثِّل معايير ISSB خط الأساس العالمي الموجَّه إلى قيمة المنشأة واحتياجات المستثمرين، بينما يعكس المسار الأمريكي حالةً من التراجع وعدم اليقين التنظيمي، وتقدِّم النماذج الآسيوية حلولًا تدرُّجية أكثر براغماتية. وبيَّن المسح العربي أنَّ المنطقة تتحرَّك من الإرشاد الطوعي إلى الإلزام المتدرِّج، مع ريادةٍ واضحة لقطر والأردن في تبنِّي معايير ISSB.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ الإفصاح الإلزامي يعزِّز الشفافية عبر تحسين القابلية للمقارنة وتقليص الانتقائية وبناء الثقة، وقد ينعكس إيجابًا في الأداء المؤسسي عند اقترانه بحوكمةٍ قوية وتكاملٍ استراتيجي وتوكيدٍ مهني، غير أنَّه قد يُنتج امتثالًا شكليًّا أو عبئًا غير متكافئ عند غياب التدرُّج أو ضعف الجاهزية. وانتهت الدراسة إلى اقتراح نموذجٍ عربي هجين قائم على خط الأساس الدولي والتدرُّج القطاعي وبناء القدرات المهنية، بما يحوِّل المسؤولية المجتمعية من خطابٍ عام إلى مساءلةٍ قابلة للقياس والمقارنة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح غير المالي؛ الإفصاح الإلزامي؛ إفصاح الاستدامة؛ الشفافية المؤسسية؛ الأداء المؤسسي؛ المسؤولية المجتمعية.

Ali Hashem Tawfiq
Karabük University
(Türkiye)
AliTawfiq@gmail.com

Mandatory Non-Financial Disclosure and the Transition to Corporate Sustainability Disclosure: Conceptual and Regulatory Frameworks and Their Effects on Transparency and Organizational Performance - An Integrative Comparative Review (2022–2026)

Abstract

This study analyzes the contemporary transformation of mandatory non-financial disclosure and explains how the field has moved from the logic of corporate social responsibility narratives and voluntary reporting toward corporate sustainability disclosure as a regulatory and standard-setting architecture linked to governance, strategy, and risk management. The study adopts an integrative comparative review method, following a documented protocol for searching, selecting, and analyzing peer-reviewed literature and core regulatory and standard-setting documents issued between 2022 and 2026, with a comparative analysis of the European, international, U.S., and selected Asian models, and a systematic mapping of disclosure frameworks across Arab markets.

The analysis shows that the shift from "non-financial disclosure" to "sustainability disclosure" reflects a redefinition of the corporate reporting function itself rather than a mere expansion of its content, and that the effects of mandatory disclosure are conditional upon four determinants: the philosophy of regulation, the adopted materiality lens, the quality of assurance, and the organization's capacity to build adequate internal data and governance systems. The comparison further shows that the European Union offers the broadest accountability model through double materiality, although since 2025 it has entered a substantial simplification phase culminating in the Omnibus package and the revised ESRS adopted in 2026, whereas the ISSB Standards provide a global baseline oriented toward enterprise value and investor decision-usefulness. The U.S. pathway reflects regulatory retrenchment and uncertainty, while selected Asian jurisdictions demonstrate more pragmatic phased approaches. The Arab mapping indicates a regional movement from voluntary guidance toward gradual mandates, with Qatar and Jordan emerging as frontrunners in ISSB adoption.

The study concludes that mandatory disclosure improves organizational transparency by enhancing comparability, reducing selectivity, and strengthening trust, and that it may improve organizational performance when embedded in strong governance, strategic integration, and credible assurance. However, it can also lead to formalistic compliance or uneven burdens when phasing is absent or implementation capacity is weak. The study proposes a hybrid Arab model built on an international baseline, gradual sectoral expansion, and professional capacity building.

Keywords: mandatory disclosure; non-financial disclosure; sustainability disclosure; organizational transparency; organizational performance; social responsibility.

1. المقدِّمة

أصبحت قضية الإفصاح غير المالي الإلزامي من أكثر موضوعات المحاسبة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية دينامية خلال السنوات الأخيرة؛ لا لأنَّ الأسواق والمنظِّمين باتوا يطلبون معلوماتٍ أوسع من القوائم المالية التقليدية فحسب، بل لأنَّ طبيعة القيمة المؤسسية نفسها لم تعد قابلةً للفهم من خلال المؤشرات المالية وحدها. فالمخاطر المناخية، وممارسات العمل، وحقوق الإنسان، وسلامة سلاسل الإمداد، وحوكمة الاستدامة، وإدارة رأس المال البشري، جميعها عناصر تؤثِّر بصورةٍ متزايدة في قدرة المنشأة على خلق القيمة والاستمرار، كما تؤثِّر في شرعيتها الاجتماعية وفي تقدير أصحاب المصالح لموثوقيتها. ومن ثَمَّ لم يعد الإفصاح غير المالي امتدادًا تطوعيًّا لتقارير المسؤولية الاجتماعية أو أداةً اتصالية لتحسين الصورة الذهنية، بل تحوَّل تدريجيًّا إلى مجالٍ تنظيمي منظَّم يتداخل فيه القانون، والمعايير المحاسبية، وأجندات الأسواق المالية، وضغوط المجتمع، ومتطلبات الحوكمة المؤسسية (Mustafa Khan & Mohd Ali, 2023; Baboukardos et al., 2023; Krivogorsky, 2024).

ويكتسب هذا التحوُّل أهميةً إضافية في سياق المسؤولية المجتمعية؛ لأنَّ الإفصاح لم يعد يُقاس بكمية ما تقوله المؤسسة عن التزامها الاجتماعي والبيئي، وإنما بمدى اتساقه مع معايير المادية، وقابليته للتحقُّق، واتساقه الزمني، وقابليته للمقارنة، وقدرته على ربط الأقوال بالممارسات والنتائج. فحين يكون الإفصاح طوعيًّا بالكامل تظلُّ الإدارة قادرةً بدرجاتٍ عالية على اختيار الموضوعات التي تُبرزها والزوايا التي تُغفلها، وهو ما يفتح المجال لانتقائية السرد، والتأكيد الرمزي، وأحيانًا للغسل الأخضر أو تضخيم الأداء غير المالي. أمَّا حين ينتقل الإفصاح إلى حالة الإلزام فإنَّ المجال ينتقل من سردية المبادرات إلى منطق المساءلة المؤسسية، ومن الرسائل العامة إلى البنية المعيارية، ومن الانطباعات إلى بياناتٍ يُفترض أن تكون قابلةً للفحص والتوكيد والربط بعمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة وخارجها (Hamed et al., 2022; Petruzzelli & Badia, 2024; Hirsch & Heichl, 2025).

وخلال المدة 2022–2026 تسارع هذا الانتقال بوتيرةٍ لافتة، ثم دخل مرحلة تصحيحٍ وإعادة معايرة. فقد أعاد الاتحاد الأوروبي بناء منظومته التنظيمية عبر توجيه الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة (CSRD) ومعاييره الأوروبية (ESRS)، ثم عاد منذ عام 2025 ليطلق مسارًا واسعًا للتبسيط توِّج بتوجيه «أومنيبوس» وبإصدار نسخةٍ منقَّحة من المعايير الأوروبية عام 2026. وفي المقابل، رسَّخ مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) معيارَي IFRS S1 وIFRS S2 بوصفهما خط أساسٍ عالميًّا للإفصاح المتصل بقيمة المنشأة، ثم أصدر تعديلاتٍ موجَّهة على المعيار الثاني في نهاية عام 2025. في حين شهدت الولايات المتحدة مسارًا معاكسًا انتهى إلى تراجع الجهة المنظِّمة عن الدفاع عن قواعدها المناخية، بينما واصلت اقتصاداتٌ آسيوية عدَّة — الهند، وهونغ كونغ، وماليزيا، واليابان، والصين، وسنغافورة — تطوير نماذج مرحلية تجمع بين الإلزام وبناء القدرات والتدرُّج في الضمان والتطبيق (European Union, 2022, 2025, 2026; European Commission, 2023, 2026; IFRS Foundation, 2023a, 2023b, 2025a, 2025b; Securities and Exchange Commission, 2024, 2025).

ومن ثَمَّ لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كان ينبغي للمؤسسات أن تُفصح عن معلومات الاستدامة، بل حول الكيفية التي يجب أن يُبنى بها هذا الإفصاح، والإطار المفاهيمي الذي يحكمه، والنموذج التنظيمي الذي يضمن توازنه بين الشفافية والعبء التنظيمي، والآثار الفعلية المترتِّبة عليه في مستوى الشفافية المؤسسية والأداء المؤسسي. وتبرز هنا حاجةٌ معرفية واضحة إلى دراسةٍ تحليلية مقارنة تُعيد تنظيم هذا الحقل المفهومي والتنظيمي، وتربط بين أدبياته الحديثة وتطبيقاته النظامية وآثاره المحتملة، خصوصًا في البيئة العربية التي ما تزال تتأرجح — في كثيرٍ من الحالات — بين الإفصاح الطوعي التقليدي والتوجُّهات الدولية الجديدة في الإفصاح عن الاستدامة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى سبعة عشر قسمًا: يعرض القسم الثاني مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها، ويتناول الثالث أهميتها، ويقدِّم الرابع مراجعة الأدبيات السابقة والفجوة البحثية، ويوضِّح الخامس منهجية الدراسة وبروتوكولها، ثم يبني السادس الإطار المفاهيمي والنظري، ويعرض السابع التحليل التنظيمي المقارن، ويناقش الثامن والتاسع آثار الإلزام في الشفافية والأداء، ويحلِّل العاشر التحديات، ويقدِّم الحادي عشر مسحًا للمنطقة العربية، ويقترح الثاني عشر نموذجًا هجينًا، ثم تأتي المناقشة والنتائج والتوصيات وحدود الدراسة والخاتمة.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثَّل مشكلة الدراسة في وجود تحوُّلٍ سريع من مفهوم «الإفصاح غير المالي» إلى «الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة»، وفي تزايد تدخُّل الجهات التنظيمية لتقنين هذا الإفصاح وتوحيده، مع استمرار التباين في الفلسفة التنظيمية، ومعايير المادية، وحدود الإلزام، وآليات الضمان والتطبيق بين النماذج الدولية المختلفة. وقد ازداد هذا التباين تعقيدًا خلال العامين الأخيرين؛ إذ تزامن التوسُّع التنظيمي في

بعض الولايات القضائية مع تراجعٍ أو تبسيطٍ في أخرى، بما أوجد مشهدًا تنظيميًّا غير مستقر يصعب على المؤسسات والباحثين والمنظِّمين قراءة اتجاهه العام.

ويؤدِّي هذا التباين إلى قدرٍ من الغموض النظري والتطبيقي يمكن صوغه في ثلاثة استفهامات جوهرية: هل ما زلنا نتحدَّث عن المجال نفسه أم عن تحوُّلٍ في البنية المفاهيمية؟ وهل يؤدِّي الإلزام بالضرورة إلى شفافيةٍ أعلى وأداءٍ مؤسسي أفضل، أم أنَّ الأمر مشروطٌ بجودة التصميم التنظيمي وقدرات المؤسسة الداخلية؟ وكيف يمكن للمؤسسات والجهات التنظيمية العربية الإفادة من التجارب الدولية دون نقلها بصورةٍ ميكانيكية لا تراعي السياقات المؤسسية المحلية؟ (Krivogorsky, 2024; Wagenhofer, 2024; Monciardini, 2025).

2.2 أسئلة الدراسة

وانطلاقًا ممَّا سبق، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما التحوُّل المفاهيمي الذي عرفه حقل الإفصاح غير المالي في الانتقال من تقارير المسؤولية الاجتماعية التقليدية إلى إفصاح الاستدامة المنظَّم؟
2. ما أوجه التشابه والاختلاف بين أهمِّ الأطر التنظيمية المعاصرة للإفصاح الإلزامي، ولا سيَّما النموذج الأوروبي، وخط الأساس الذي طوَّره مجلس معايير الاستدامة الدولية، والنموذج الأمريكي، والنماذج الآسيوية المختارة؟
3. ما الآثار النظرية والتحليلية المتوقَّعة للإفصاح الإلزامي في الشفافية المؤسسية؟
4. ما القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثِّر الإفصاح الإلزامي في الأداء المؤسسي المالي وغير المالي؟
5. ما أبرز التحديات والمخاطر التي قد تحدُّ من فعالية الإفصاح الإلزامي؟
6. ما الوضع الراهن لأطر الإفصاح عن الاستدامة في الأسواق العربية، وما مدى جاهزيتها للانتقال إلى الإلزام؟
7. ما المتطلبات التي ينبغي مراعاتها عند تطوير نماذج عربية للإفصاح الإلزامي أو شبه الإلزامي؟

2.3 أهداف الدراسة

تتمثَّل أهداف الدراسة في: بناء إطارٍ مفاهيمي محدَّث يوضِّح تطوُّر المفهوم وحدوده؛ وتحليل الأطر التنظيمية المقارنة وتفسير الفلسفات الكامنة وراءها؛ واستخلاص الآثار المتوقَّعة في الشفافية والأداء المؤسسي استنادًا إلى الأدبيات الحديثة؛ وتحديد أبرز التحديات التنظيمية والمنهجية؛ ورسم خريطةٍ محدَّثة لأطر الإفصاح في الأسواق العربية؛ واقتراح مسارٍ تحليلي وتطبيقي يمكن أن يفيد الجهات التنظيمية والمؤسسات في البيئة العربية.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خمسة اعتباراتٍ مترابطة. أوَّلها أنَّ الموضوع يقع عند تقاطع ثلاثة حقول شديدة الأهمية: المسؤولية المجتمعية، والحوكمة المؤسسية، والتنظيم المحاسبي؛ وهو تقاطعٌ ما يزال يفتقر إلى معالجاتٍ عربية متكاملة. وثانيها أنَّ المرحلة الحالية تشهد إعادة تعريفٍ جوهرية لماهية الإفصاح المطلوب من الشركات، بما يجعل كثيرًا من الأدبيات الأقدم غير كافيةٍ لفهم ما يجري بعد عام 2022. وثالثها أنَّ الجدل العملي لا يقتصر على الشركات الكبرى والأسواق المالية المتقدِّمة، بل يمتدُّ إلى المؤسسات في الأسواق الناشئة التي أصبحت تواجه ضغوطًا متزايدة من المستثمرين، والممولين، والعملاء العالميين، وسلاسل القيمة، والتصنيفات، والأسواق التصديرية. ورابعها أنَّ البيئات العربية ما تزال تحتاج إلى أطرٍ تفسيرية ونماذج مقارنة تساعدها على الانتقال من الإفصاح الطوعي المتناثر إلى الإفصاح المنظَّم القابل للمقارنة دون القفز على متطلبات التدرُّج وبناء القدرات. وخامسها أنَّ الدراسة تُقدَّم في لحظةٍ فارقة شهدت خلال عامَي 2025 و2026 تحوُّلاتٍ تنظيمية كبرى — أوروبيًّا وأمريكيًّا وخليجيًّا — لم تُرصد بعدُ بصورةٍ منهجية في الأدبيات العربية، وهو ما يمنح هذه المراجعة قيمةً توثيقية وتحليلية آنية.

4. مراجعة الأدبيات السابقة والفجوة البحثية

4.1 الاتجاهات الكبرى في الأدبيات

يمكن تصنيف الأدبيات الحديثة المتصلة بالإفصاح الإلزامي عن الاستدامة في أربعة اتجاهاتٍ رئيسة. يتناول الاتجاه الأول البنية التنظيمية للحقل وتحوُّلاتها المفاهيمية؛ إذ تصف دراسة Baboukardos وزملائه (2023) المشهد التنظيمي للإفصاح غير المالي بوصفه «تعدُّد أكوان» تنظيمية متوازية، بينما يقدِّم Krivogorsky (2024) قراءةً مقارنة لما سمَّاه «الصوتين المختلفين» في الإفصاح عن الاستدامة: الصوت الأوروبي القائم على المادية المزدوجة، والصوت الدولي القائم على قيمة المنشأة. ويضيف Wagenhofer (2024) منظورًا نقديًّا من زاوية التقرير المالي، في حين تقدِّم Monciardini (2025) تحليلًا مؤسسيًّا لتجربة التنظيم الأوروبي في ضوء دروس الإخفاق والنجاح. ويتناول الاتجاه الثاني محدِّدات جودة الإفصاح غير المالي. فقد قدَّم Veltri (2024) وLatella مراجعةً منهجية لهذه المحدِّدات، وحصر

Radu وزملاؤه (2023) العوامل المؤسسية المفسِّرة لجودة الإفصاح في ظلِّ الأنظمة الإلزامية داخل الاتحاد الأوروبي. وأظهر Khatri وزملاؤه (2025) أنَّ آليات الحوكمة — ولا سيَّما لجان الاستدامة، والضمان الخارجي، وإشراك أصحاب المصالح — ترتبط ارتباطًا معنويًّا بجودة الإفصاح. كما ركَّز Petruzzelli و Badia (2024) على جودة الإفصاح عن إشراك أصحاب المصالح تحديدًا، وبيَّنا الفجوة بين الإشارة الشكلية إليهم والتوثيق الفعلي لأثرهم في القرارات.

أمَّا الاتجاه الثالث فيُعنى بالآثار الاقتصادية والسوقية للإلزام. وتُعدُّ دراسة Krueger وزملائه (2024) من أوسع هذه الدراسات نطاقًا؛ إذ وثَّقت — عبر عشرات الأسواق — أثرًا إيجابيًّا لمتطلبات الإفصاح الإلزامي عن ESG في سيولة الأسهم، مع تأكيد أنَّ الأثر يشتدُّ حين تصدر القواعد عن جهاتٍ حكومية ولا تقوم على مبدأ «التزم أو فسِّر»، وحين تُدعم بإنفاذٍ مؤسسي فعَّال. وفي الاتجاه نفسه وجد Zhang وزملاؤه (2023) أثرًا إيجابيًّا في كفاءة اكتشاف الأسعار، وربط Khatri (2025) بين تنظيم الإفصاح غير المالي وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح. وأضاف Bhaskar وزملاؤه (2026) دليلًا شبه تجريبي من السوق الهندية يفيد بأنَّ الإلزام يرفع التقييمات السوقية عبر قناة الإشارة والشرعية، مع كلفةٍ قصيرة الأجل في الربحية.

ويتناول الاتجاه الرابع أثر الإلزام في جودة الإفصاح والأداء البيئي والاجتماعي. فقد وجد Hamed وزملاؤه (2022) تحسُّنًا في جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية في المملكة المتحدة بعد إدخال متطلباتٍ تنظيمية جديدة، ووثَّق Cicchiello وزملاؤه (2023) اختلاف أثر التنظيم في أداء ESG بين الشركات الأوروبية والأمريكية، وبيَّن Fera وزملاؤه (2025) أثر التشديد التنظيمي في الإفصاح البيئي داخل قطاع النفط والغاز، في حين قدَّم Wahyuningrum وزملاؤه (2025) شواهد من إندونيسيا على تحسُّن جودة الإفصاح البيئي بعد الإلزام. وعلى المستوى التجميعي، خلص Pantazi (2025) وPapafloratos — في مراجعةٍ منهجية شملت 171 دراسةً مفهرسة في قاعدة Scopus — إلى أنَّ آثار الإلزام إيجابية في الغالب لكنها متباينة تباينًا كبيرًا بحسب السياق المؤسسي وقوة الإنفاذ.

الجدول (1): تلخيصٌ لأبرز الدراسات السابقة ومساهماتها

الدراسة	المنهج ونطاق البيانات	أبرز النتائج ذات الصلة
Krueger et al. (2024)	دراسة كمية دولية عبر عشرات الأسواق	ارتباط الإفصاح الإلزامي عن ESG بتحسُّن سيولة الأسهم، بشرط صدور القواعد عن جهات حكومية واقترانها بإنفاذٍ فعَّال.
Zhang et al. (2023)	تحليل كمي دولي لكفاءة السوق	تحسُّن كفاءة اكتشاف الأسعار بعد إدخال متطلبات الإفصاح الإلزامي.
Papafloratos & Pantazi (2025)	مراجعة منهجية لـ ١٧١ دراسة (Scopus)	آثار إيجابية غالبة على كمية الإفصاح وجودته، مع تباينٍ كبير في الآثار الاقتصادية بحسب السياق.
Breijer et al. (2025)	مقارنة بين الإفصاح الطوعي والإلزامي	اختلاف ممارسات الإبلاغ ونتائجه الاقتصادية بين النظامين، مع أفضلية نسبية للإلزام في القابلية للمقارنة.
Bhaskar et al. (2026)	تجربة شبه طبيعية، السوق الهندية	ارتفاع التقييمات السوقية بعد الإلزام عبر قناة الإشارة، مع ضغطٍ قصير الأجل على الربحية.
Khatri et al. (2025)	دراسة كمية لآليات الحوكمة	ارتباط لجان الاستدامة والضمان الخارجي وإشراك أصحاب المصالح بجودة الإفصاح غير المالي.
Latella & Veltri (2024)	مراجعة أدبيات منهجية	تصنيف محدِّدات جودة الإفصاح إلى مؤسسية وحوكمية وسياقية.
Krivogorsky (2024)	تحليل مقارن للأطر	اختلاف جوهري في فلسفة المادية بين الاتحاد الأوروبي وISSB يفسِّر تباين المتطلبات.
Monciardini (2025)	تحليل مؤسسي/تاريخي	قراءة نقدية لبنية التنظيم الأوروبي ولمخاطر «المغالطة البنيوية» في تصميمه.
Christensen et al. (2021)	مراجعة اقتصادية نقدية	التشكيك في تلقائية منافع الإلزام، والتأكيد على أهمية الإنفاذ وتكاليف الامتثال والآثار غير المقصودة.

4.2 الفجوة البحثية وإسهام الدراسة

على الرغم من ثراء هذه الأدبيات، تكشف مراجعتها عن أربع فجواتٍ متمايزة. الفجوة الأولى زمنية: فمعظم المراجعات المتاحة — بما فيها المراجعات المنهجية الحديثة — تقف عند حدود عامَي 2024 و2025، أي قبل التحوُّلات التنظيمية الكبرى التي شهدها عام 2026 (توجيه «أومنيبوس» الأوروبي، والنسخة المنقَّحة من المعايير الأوروبية، وتعديلات معيار IFRS S2، واستقرار المسار الأمريكي على التراجع). والفجوة الثانية تحليلية: إذ تنزع الأدبيات إمَّا إلى الوصف القانوني للأطر، وإمَّا إلى الاختبار الكمي للآثار، من دون بناء إطارٍ تفسيري يربط بين فلسفة التنظيم ومعيار المادية ومستوى الضمان ودرجة التدرُّج بوصفها محدِّداتٍ متفاعلة لأثر الإلزام.

أمَّا الفجوة الثالثة فجغرافية: فالمنطقة العربية شبه غائبة عن الأدبيات المفهرسة في هذا الحقل، سواء بوصفها موضوعًا للدراسة أو مصدرًا للشواهد، على الرغم من التحوُّلات التنظيمية المتسارعة في أسواقها خلال العامين الأخيرين. والفجوة الرابعة تطبيقية: إذ تندر النماذج الإجرائية التي تترجم الدروس المقارنة إلى مسارٍ تنظيمي متدرِّج قابل للتبنّي في اقتصاداتٍ ناشئة محدودة الجاهزية.

وتسعى هذه الدراسة إلى سدِّ هذه الفجوات عبر أربعة إسهامات: (أ) تقديم مراجعةٍ تكاملية محدَّثة حتى منتصف عام 2026 توثِّق التحوُّلات التنظيمية الأحدث؛ (ب) بناء إطارٍ تحليلي رباعي الأبعاد لمقارنة النماذج التنظيمية (فلسفة التقرير، ومعيار المادية، ومدى الإلزام والتدرُّج، وآليات التوكيد والإنفاذ)؛ (ج) تقديم أوَّل مسحٍ منهجي مقارن لأطر الإفصاح عن الاستدامة في الأسواق العربية ضمن هذا الحقل؛ (د) اقتراح نموذجٍ عربي هجين متدرِّج مدعومٍ بمصفوفة حدٍّ أدنى للإفصاح وأجندةٍ بحثية إقليمية.

5. منهجية الدراسة وإجراءاتها

5.1 تصميم الدراسة ومسوِّغاته

اعتمدت الدراسة تصميم المراجعة التكاملية المقارنة (Integrative Comparative Review)، وهو تصميمٌ ملائم للحقول سريعة التطوُّر التي تتشابك فيها الأدبيات العلمية مع النصوص التنظيمية والمعيارية، ويهدف إلى تركيب المعرفة المتفرِّقة في إطارٍ تفسيري جديد لا إلى مجرد حصرها. وقد اختير هذا التصميم لثلاثة مسوِّغات: أوَّلها أنَّ موضوع الدراسة يجمع بين أدبياتٍ محكَّمة ووثائق تنظيمية أوَّلية لا تُفهرس في قواعد البيانات الأكاديمية، وهو ما يجعل المراجعة المنهجية الكمية الصرفة غير كافية؛ وثانيها أنَّ الهدف تفسيريٌّ وبنائي (بناء إطار مقارن) لا تجميعيٌّ إحصائي؛ وثالثها أنَّ الحقل يشهد تغيُّرًا تنظيميًّا متسارعًا يستلزم رصدًا آنيًّا للوثائق الصادرة حتى لحظة إعداد الدراسة (Snyder, 2019; Torraco, 2016; Post et al., 2020; Elsbach & van Knippenberg, 2020).

وقد نُفِّذ التصميم وفق منطق إطار SALSA — أي البحث (Search) والتقييم (Appraisal) والتركيب (Synthesis) والتحليل (Analysis) — مع الالتزام بمبادئ الشفافية في التوثيق المستمدَّة من إرشادات PRISMA 2020 فيما يتعلَّق بالإفصاح عن مصادر البحث وسلاسل الكلمات ومعايير التضمين والاستبعاد، من دون ادِّعاء تطبيق البروتوكول الكمي الكامل للمراجعات المنهجية (Grant & Booth, 2009; Page et al., 2021; Paul et al., 2021).

5.2 بروتوكول البحث والاختيار

الجدول (2): بروتوكول البحث والاختيار المعتمد في الدراسة

العنصر	التفصيل
قواعد البيانات الأكاديمية	Scopus; Web of Science; ScienceDirect; Wiley Online Library; Emerald Insight; Taylor & Francis Online; MDPI; Google Scholar.
المصادر التنظيمية الأوَّلية	EUR-lex؛ المفوضية الأوروبية؛ EFRAG؛ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Foundation)؛ IOSCO؛ IAASB؛ IESBA؛ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية؛ هيئة الأوراق المالية الهندية؛ بورصة هونغ كونغ؛ بورصة ماليزيا؛ مجلس معايير الاستدامة الياباني؛ الجهات التنظيمية وأسواق المال العربية.
سلاسل البحث الرئيسة	("mandatory disclosure" OR "mandatory reporting" OR "disclosure regulation") AND ("non-financial" OR "sustainability" OR "ESG") AND (transparency OR "firm performance" OR "disclosure quality" OR "cost of capital" OR liquidity) ("CSRD" OR "ESRS" OR "IFRS S1" OR "IFRS S2" OR "double materiality") ("sustainability reporting" AND ("Arab" OR "GCC" OR "MENA"))
المدة الزمنية	الأدبيات المحكَّمة: 2022–2026 (مع استثناءات محدودة للمراجع التأسيسية والمنهجية). الوثائق التنظيمية: حتى منتصف عام 2026.
اللغة	الإنجليزية والعربية.
معايير التضمين	دراسات محكَّمة تتناول مباشرةً تنظيم الإفصاح غير المالي أو إفصاح الاستدامة وآثاره؛ وثائق تنظيمية ومعيارية أوَّلية صادرة عن جهاتٍ مخوَّلة؛ مراجعات منهجية وتحليلات مقارنة.
معايير الاستبعاد	المقالات الصحفية والتعليقات غير المحكَّمة؛ الدراسات التي تتناول قياس الأداء البيئي دون بُعد الإفصاح؛ الدراسات المكرَّرة أو ذات النطاق الجزئي جدًّا؛ التقارير التجارية غير الموثَّقة بمصدر رسمي.
المعالجة التحليلية	تركيب موضوعي مقارن باستخدام مصفوفة مفاهيمية (Concept Matrix) وفق منهج Webster وWatson (2002)، مع ترميز الأدبيات على أربعة أبعاد تحليلية.

وقد أفضى تطبيق هذا البروتوكول إلى جسمٍ تحليلي نهائي تكوَّن من (25) دراسةً محكَّمة ذات صلةٍ مباشرة بموضوع الدراسة، و(29) وثيقةً تنظيمية ومعيارية أوَّلية، منها ثمانٍ صادرة بالعربية عن جهاتٍ تنظيمية في المنطقة، إضافةً إلى (8) مراجع منهجية استُخدمت في ضبط تصميم المراجعة، أي ما مجموعه (62) مرجعًا. وقد رُوعي في الاختيار تنوُّع الولايات القضائية وتوازن المنظورات بين المؤيِّد للإلزام والناقد له، تفاديًا لتحيُّز التأكيد.

5.3 الأبعاد التحليلية للمقارنة

اعتمدت الدراسة أربعة أبعادٍ تحليلية لمقارنة النماذج التنظيمية، اشتُقَّت استقرائيًّا من مراجعة الأدبيات ثم اختُبرت على الوثائق التنظيمية:

(أ) فلسفة التقرير: لمن يُنتَج التقرير، وما الغاية المعلنة منه (خدمة قرارات مزوِّدي رأس المال أم المساءلة المجتمعية الأوسع).

(ب) معيار المادية: المادية المالية المرتبطة بقيمة المنشأة، أم المادية المزدوجة التي تضيف بُعد أثر المنشأة في الناس والبيئة.
(ج) مدى الإلزام والتدرُّج: نطاق الكيانات الخاضعة، والعتبات، والجدولة الزمنية، وأدوات التخفيف والتناسب.
(د) آليات التوكيد والإنفاذ: مستوى الضمان المطلوب (محدود أو معقول)، ومرجعيته المهنية، وأدوات الرقابة والجزاء.

5.4 حدود المنهج

تقتصر الدراسة على التحليل النظري المقارن، ولا تتضمَّن اختبارًا كميًّا ميدانيًّا لعيناتٍ من الشركات. وعليه، فإنَّ نتائجها لا تُقدَّم بوصفها تقديرًا سببيًّا نهائيًّا لحجم الأثر في كلِّ سياق، وإنما بوصفها تركيبًا تحليليًّا للأدبيات والأنظمة والاتجاهات الحديثة، يسعى إلى تفسير كيف ولماذا تختلف الآثار باختلاف النماذج التنظيمية والقدرات المؤسسية. كما أنَّ اعتماد الدراسة على الوثائق التنظيمية المنشورة يجعلها عرضةً للتقادم السريع في حقلٍ متغيِّر، وهو ما يستدعي تحديثها الدوري (Moharram et al., 2024; Papafloratos & Pantazi, 2025).

6. الإطار المفاهيمي والنظري

6.1 من الإفصاح غير المالي إلى الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة

ارتبط مصطلح الإفصاح غير المالي تاريخيًّا بكلِّ ما لا تتناوله القوائم المالية التقليدية من بيانات، وهو تعريفٌ سلبي بطبيعته؛ لأنَّه يحدِّد المجال بما ليس هو ماليًّا، لا بماهيته ومقصده ومستخدميه. وقد شمل هذا المجال عبر مراحل مختلفة: تقارير المسؤولية الاجتماعية، والتقارير البيئية، والتقارير المتكاملة، وتقارير الحوكمة، وإفصاحات رأس المال البشري، والتقارير الطوعية المرتبطة بالأطر العالمية مثل مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI). إلَّا أنَّ التطوُّرات التنظيمية الحديثة كشفت محدودية هذا الوصف السلبي؛ لأنَّ المنظِّمين لم يعودوا يطلبون «أيَّ» معلوماتٍ غير مالية، بل معلوماتٍ محدَّدة عن مخاطر الاستدامة وفرصها وتأثيراتها وآثارها المالية المحتملة، بصياغاتٍ أقرب إلى المنهج المعياري والتقريري للمحاسبة والإفصاح النظامي (Baboukardos et al., 2023; Mustafa Khan & Mohd Ali, 2023).

وفي هذا السياق برز انتقالٌ نوعي من منطق «الإفصاح غير المالي» إلى منطق «الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة». وهذا التحوُّل ليس تجميليًّا في المصطلح، بل يعكس إعادة تعريفٍ لوظيفة التقرير نفسه. فالإفصاح عن الاستدامة في صورته الحديثة يُفترض أن يكون منظَّمًا، ومتصلًا بعمليات الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمقاييس والأهداف، وأن يستند إلى معيار ماديةٍ محدَّد، وأن يكون قابلًا للتوكيد والرقمنة والمقارنة، وأن يربط بين الأداء المؤسسي ودوائر التأثير الاجتماعي والبيئي الأوسع. ومن هنا تعدُّ كثيرٌ من الأدبيات الحديثة أنَّ المدة 2022–2026 تمثِّل لحظة «إعادة تأطير» لهذا الحقل؛ إذ لم تعد المسؤولية المجتمعية مجرد مضمونٍ موضوعي للتقرير، بل أصبحت جزءًا من البنية النظامية التي تصوغ معنى الشفافية المؤسسية ذاته (Krivogorsky, 2024; Wagenhofer, 2024; Monciardini, 2025).

وثمَّة نقطةٌ مفصلية أخرى تتعلَّق بالتمييزبين منظورين للمادية. فمن جهةٍ تتبنَّى بعض الأطر — وعلى رأسها معايير ISSB — مفهوم «المادية المالية» المرتبط بالمعلومات التي تؤثِّر في قرارات مزوِّدي رأس المال وفي قيمة المنشأة. ومن جهةٍ أخرى يذهب النموذج الأوروبي إلى «المادية المزدوجة»، حيث تُعدُّ المعلومات جوهرية إذا كانت مؤثِّرة في قيمة المنشأة أو إذا كانت تعبِّر عن آثار المنشأة الفعلية أو المحتملة في الناس والبيئة. وهذا الفرق ليس تفصيلًا تقنيًّا؛ لأنَّه يحدِّد ما الذي يجب قياسه، ولمن يُنتَج التقرير، وما نطاق التزام المؤسسة تجاه المجتمع، وما إذا كان الإفصاح مجرد أداةٍ لخفض عدم تماثل المعلومات في الأسواق أم أيضًا أداةً للمساءلة الاجتماعية الأوسع (European Union, 2022; European Commission, 2023; IFRS Foundation, 2023a, 2023b; Krivogorsky, 2024).

الجدول (3): التحوُّل المفاهيمي من الإفصاح غير المالي إلى الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة

البُعد	الإفصاح غير المالي التقليدي	الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة	الدلالة التحليلية
غاية التقرير	عرض مبادرات وإنجازات غير مالية بصورة واسعة ومرنة	الإفصاح عن مخاطر وفرص وآثار ومقاييس مرتبطة بالحوكمة والاستراتيجية	الانتقال من خطابٍ اتصالي إلى بنية مساءلة مؤسسية قابلة للفحص.
النطاق	انتقائي في الغالب ومتفاوت بين الشركات	موضوعات ومقاييس أكثر تحديدًا وفق أطرٍ إلزامية	تقليص حرية الانتقاء غير المبرَّر وزيادة الاتساق.
المادية	غير محدَّدة أو مرنة جدًّا	مادية مالية أو مادية مزدوجة بحسب الإطار التنظيمي	تحديد ما يُعدُّ جوهريًّا ولمن يُوجَّه التقرير.
المستخدم الرئيس	جمهور عام وسمعة مؤسسية وعلاقات عامة	المستثمرون و/أو أصحاب المصالح والجهات الرقابية	وضوح أكبر في وظيفة الإفصاح وفي مستخدميه.
التحقُّق والضمان	اختياري أو محدود	اتجاه متزايد إلى التوكيد الخارجي المنهجي	زيادة الموثوقية وتخفيض الشكِّ في جودة البيانات.
البنية الفنية	سردية ومنفصلة في كثير من الحالات	مرتبطة بالمقاييس والأهداف والتوسيم الرقمي والتقرير العام	تحسين القابلية للمقارنة والتحليل الآلي والرقابي.

6.2 التمييز بين الإفصاح الطوعي والإلزامي

يُنظر إلى الإفصاح الطوعي عادةً على أنَّه ساحة تواصلٍ تمنح الإدارة مرونةً واسعة في اختيار ما تُفصح عنه وكيفية عرضه وتوقيته. وقد تكون هذه المرونة مفيدةً حين تكون المعايير غير مكتملة، أو حين تحتاج الشركات إلى الابتكار في أساليب السرد وإظهار خصوصياتها القطاعية، لكنَّها في الوقت نفسه تجعل المقارنة بين الشركات أكثر صعوبة، وتزيد من احتمالات الانتقائية، وتفتح المجال للفجوة بين الخطاب والممارسة. لذلك تنبَّهت الأدبيات الحديثة إلى أنَّ جودة الإفصاح لا ترتبط برغبة الشركة في الإفصاح فحسب، بل كذلك بالبيئة التنظيمية التي تضبط الحدود الدنيا للمحتوى والجودة والتوكيد (Hamed et al., 2022; Breijer et al., 2025; Papafloratos & Pantazi, 2025).

أمَّا الإفصاح الإلزامي فلا يعني ببساطةٍ فرض التقرير، بل إنشاء بنيةٍ معيارية تحدِّد: من الذي يُفصح، وعم يُفصح، ووفق أيِّ معيارٍ للمادية، وبأيِّ مستوى من التحقُّق، وكيف يُنشر التقرير ويُربط بالحوكمة والاستراتيجية والمخاطر. وتتمثَّل القوة الأساسية لهذا النمط في تقليص التفاوتات التعريفية وتحسين القابلية للمقارنة، وفي نقل الإفصاح من نشاطٍ هامشي تابع لوظائف الاتصال المؤسسي إلى وظيفةٍ حوكمية متداخلة مع المالية والامتثال وإدارة المخاطر وسلسلة التوريد والتدقيق الداخلي. بيد أنَّ الإلزام لا يضمن تلقائيًّا الجودة؛ إذ قد تنتج عنه صيغ امتثالٍ شكلية، أو تكرارٌ لغوي، أو نقلٌ لنماذج معيارية بصورةٍ غير ناضجة، خاصةً حين تضعف القدرات الداخلية أو يغيب التوكيد المهني الفعَّال (Latella & Veltri, 2024; Petruzzelli & Badia, 2024; Hirsch & Heichl, 2025).

على أنَّ الأدبيات الاقتصادية النقدية تنبِّه إلى أنَّ منافع الإلزام ليست بديهية؛ إذ يرى Christensen وزملاؤه (2021) أنَّ تقدير أثر تنظيم الإفصاح يستلزم موازنة المنافع الاجتماعية بتكاليف الامتثال وبالآثار غير المقصودة، وأنَّ كثيرًا من الشواهد المتاحة تعاني مشكلات في تحديد السببية. وهذا التنبيه لا ينفي جدوى الإلزام، لكنَّه يوجِّه التحليل نحو شروط تحقُّق منافعه بدلًا من افتراضها.

6.3 الأسس النظرية المفسِّرة لجدوى الإفصاح الإلزامي

يمكن تفسير تطوُّر الإفصاح الإلزامي من خلال ستة أطرٍ نظرية متكاملة يعزِّز بعضها بعضًا. فأوَّلًا، تشير نظرية أصحاب المصالح إلى أنَّ المؤسسة لا تُنتج القيمة للمساهمين وحدهم، بل تعمل ضمن شبكة توقُّعات تشمل العاملين والمستهلكين والممولين والمجتمع المحلي والمنظِّمين والبيئة الطبيعية بوصفها مجالًا للتأثُّر والتأثير. وعليه، فإنَّ الإفصاح لا يُعدُّ مجرد التزامٍ معلوماتي، بل وسيلةً لمساءلة المؤسسة وإظهار كيفية تعاملها مع القضايا الاجتماعية والبيئية ذات الأثر الواسع (Mustafa Khan & Mohd Ali, 2023; Moharram et al., 2024).

وثانيًا، توفِّر نظرية الشرعية تفسيرًا مهمًّا لتصاعد متطلبات الإفصاح في القطاعات عالية التأثير. فكلَّما زادت حساسية القطاع اجتماعيًّا وبيئيًّا، زادت حاجة المؤسسة إلى إظهار اتساقها مع التوقُّعات المجتمعية والمعايير النظامية. ولذلك كثيرًا ما تكون الشركات في قطاعات الطاقة والاستخراج والبنية التحتية والتصنيع الكثيف أكثر تعرُّضًا للضغوط التنظيمية والسمعية، وأكثر ميلًا إلى تطوير استراتيجيات إفصاحٍ واسعة النطاق. إلَّا أنَّ هذه النظرية تنبِّه أيضًا إلى احتمال تحوُّل الإفصاح إلى أداة «ترميمٍ للشرعية» أكثر منه أداة تغييرٍ جوهري إذا لم يقترن بمقاييس واضحة وآليات محاسبةٍ فعَّالة (Fera et al., 2025; Grueso-Gala & Camisón-Haba, 2025).

وثالثًا ورابعًا، تبرز نظرية عدم تماثل المعلومات ونظرية الإشارة في تفسير الاهتمام السوقي بالإفصاح الإلزامي. فمن منظورٍ تمويلي، يُفترض أن يؤدِّي التوحيد المعياري وزيادة قابلية المقارنة والحدُّ من الغموض إلى تحسين بيئة المعلومات، وخفض بعض أوجه عدم اليقين، ودعم كفاءة التسعير والسيولة وتقييم المخاطر. ولهذا السبب يظهر خط الأساس الذي طوَّره ISSB في إطارٍ يركِّز على المعلومات المفيدة للمستثمرين ومزوِّدي التمويل (IFRS Foundation, 2023a, 2023b; IOSCO, 2023; Krueger et al., 2024).

وخامسًا، توضِّح النظرية المؤسسية كيف تنتشر ممارسات الإفصاح عبر القسر التنظيمي، والمحاكاة بين الأسواق، وضغط المهن والمعايير؛ بحيث لا تكون الشركات وحدها فاعلةً في تشكيل الممارسة، بل كذلك البورصات، والمستثمرون المؤسسيون، وجهات التصنيف، ومدقِّقو الاستدامة، وسلاسل القيمة العالمية. ولهذا نرى اليوم أنَّ الإفصاح الإلزامي لا ينتشر عبر نموذجٍ واحد، بل عبر «تعدُّد أكوانٍ» تنظيمية تتلاقى في بعض العناصر وتتباعد في أخرى، وهو ما يجعل المقارنة بين النماذج ضرورةً منهجية لفهم التطوُّر الجاري (Baboukardos et al., 2023; Monciardini, 2025). وسادسًا، تفسِّر نظرية التكاليف السياسية سبب تركيز المنظِّمين على الشركات الكبيرة والكيانات ذات الأهمية العامة، بوصفها الأكثر ظهورًا وتعرُّضًا للتدقيق العام، كما تفسِّر ميل هذه الشركات إلى إدارة سردياتها الإفصاحية لتخفيف الضغوط السياسية والتنظيمية (Khatri, 2025).

الجدول (4): الأطر النظرية المفسِّرة لأثر الإفصاح الإلزامي

النظرية	الافتراض المحوري	الدلالة على الإفصاح الإلزامي	الأثر المتوقَّع
أصحاب المصالح	المؤسسة مسؤولة أمام أطرافٍ متعدِّدة لا أمام المُلَّاك وحدهم	يوسِّع الإلزام دائرة مستخدمي التقرير ويشرعن المادية المزدوجة	ارتفاع المساءلة المجتمعية وجودة إشراك أصحاب المصالح.
الشرعية	تسعى المؤسسة إلى مواءمة نشاطها مع التوقُّعات المجتمعية	يُنشئ الإلزام حدًّا أدنى يصعب الالتفاف عليه بالسرد الانتقائي	تقليص الغسل الأخضر، مع خطر «الترميم الرمزي» عند ضعف الإنفاذ.
عدم تماثل المعلومات	الفجوة المعلوماتية ترفع كلفة رأس المال وتخفض السيولة	يقلِّص التوحيد المعياري الفجوة ويُحسِّن بيئة المعلومات	تحسُّن السيولة وكفاءة التسعير وخفض كلفة التمويل.
الإشارة	ترسل المؤسسات إشاراتٍ مكلفة لتمييز جودتها	يقلِّص الإلزام قيمة الإشارة الطوعية ويحوِّل التمييز إلى الجودة	ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسات ذات الأداء الحقيقي المرتفع.
النظرية المؤسسية	تنتشر الممارسات بالقسر والمحاكاة والضغط المهني	يفسِّر تقارب الأطر عالميًّا وتبنّي خط الأساس الدولي	تقارب معياري تدريجي مع بقاء فروق التطبيق.
التكاليف السياسية	الشركات الكبيرة أكثر عرضةً للتدقيق العام والتكاليف السياسية	يفسِّر تدرُّج النطاق وبدء الإلزام بالكيانات ذات الأهمية العامة	تفاوت الأثر بحسب الحجم والقطاع ودرجة الظهور.

7. الإطار التنظيمي المقارن (2022–2026)

يعرض هذا القسم تحليلًا مقارنًا لأبرز النماذج التنظيمية المعاصرة وفق الأبعاد الأربعة التي حدَّدها القسم المنهجي. وقد رُوعي في العرض توثيق التحوُّلات التي شهدها عامَا 2025 و2026 على وجه الخصوص؛ لأنَّها غيَّرت — في بعض الحالات — اتجاه المسار التنظيمي ذاته لا مجرد جدولته الزمنية.

7.1 الاتحاد الأوروبي: من التوسُّع المعياري إلى إعادة المعايرة

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي النموذج الأكثر شمولًا وتعقيدًا في تنظيم الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة. فقد مثَّل توجيه الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة (CSRD) الصادر عام 2022 نقطة تحوُّلٍ حاسمة؛ إذ وسَّع نطاق الشركات الخاضعة، وربط الإفصاح بمتطلباتٍ أكثر دقة، وأدخل مبدأ المادية المزدوجة، وفتح الباب أمام معايير أوروبية تفصيلية، وأوجب قدرًا من التوكيد على الإفصاحات، كما عزَّز الاتجاه نحو الرقمنة وإدراج الإفصاحات ضمن الحزمة النظامية للتقارير المؤسسية (European Union, 2022). وبصدور معايير ESRS بموجب اللائحة المفوَّضة (EU) 2023/2772 أصبح الإفصاح في الاتحاد الأوروبي أقرب إلى بنيةٍ تقريرية متكاملة تشمل الحوكمة والاستراتيجية والمخاطر والسياسات والإجراءات والمقاييس والأهداف، مع متطلباتٍ خاصة بقضايا المناخ والتلوُّث والمياه والتنوُّع البيولوجي والعاملين في المؤسسة وفي سلسلة القيمة والمستهلكين والسلوك التجاري (European Commission, 2023).

ويتمثَّل البعد المميِّز للنموذج الأوروبي في كونه لا يكتفي بسؤال: كيف تؤثِّر مخاطر الاستدامة في قيمة المنشأة؟ بل يضيف إليه سؤالًا آخر: كيف تؤثِّر المنشأة نفسها في المجتمع والبيئة؟ وهذا ما يمنح المسؤولية المجتمعية مضمونًا تنظيميًّا أوضح، ويجعل التقرير أداة مساءلةٍ تتجاوز المستثمر إلى دوائر أوسع من أصحاب المصالح. غير أنَّ هذا الاتساع نفسه يرفع كلفة الامتثال، ويتطلَّب بنى بياناتٍ وحوكمةً داخلية متقدِّمة وقدراتٍ مهنية في جمع البيانات عبر الوحدات التنظيمية وسلسلة القيمة.

ولذلك دخل النموذج الأوروبي منذ عام 2025 مرحلة إعادة معايرةٍ جوهرية. فقد صدر التوجيه (EU) 2025/794 في الرابع عشر من أبريل 2025 — والمعروف إعلاميًّا بتوجيه «إيقاف الساعة» — مؤجِّلًا التزامات الإبلاغ سنتين للفئتين الثانية والثالثة من الشركات الخاضعة، ومؤجِّلًا كذلك مواعيد العناية الواجبة سنةً إضافية (European Union, 2025). ثم استُكمل هذا المسار بتوجيه «أومنيبوس» الموضوعي الذي اعتمده المجلس في فبراير 2026 ونُشر في الجريدة الرسمية للاتحاد بوصفه التوجيه (EU) 2026/470، ودخل حيِّز النفاذ في الثامن عشر من مارس 2026، ومنح الدول الأعضاء اثني عشر شهرًا لنقله إلى تشريعاتها الوطنية. ويتمثَّل أثره الجوهري في تضييق نطاق التوجيه ليقتصر — في الأساس — على المنشآت التي يتجاوز عدد العاملين فيها ألف عامل ويتجاوز صافي أعمالها 450 مليون يورو، بما يُخرج شريحةً واسعة من الشركات التي كانت مشمولةً في الفئتين اللاحقتين (European Union, 2026).

وبالتوازي، قدَّمت المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG) مشورتها الفنية في ديسمبر 2025 بشأن تبسيط المعايير الأوروبية، بعد استشارةٍ عامة واسعة، موصيةً بخفضٍ جوهري في عدد نقاط البيانات المطلوبة (EFRAG, 2025). واعتمدت المفوضية الأوروبية اللائحة المفوَّضة المعدِّلة للمعايير في الثالث من يوليو 2026، بحيث انخفضت نقاط البيانات الإلزامية بنحو 61% مقارنةً بنسخة عام 2023 لتستقرَّ عند نحو 320 نقطة، مع خفض إجمالي نقاط البيانات بما يزيد على 70%، وتقديرٍ لانخفاض كلفة الإبلاغ لكلِّ شركة بما يتجاوز 30%. كما أعادت النسخة المنقَّحة ضبط منهج المادية باتجاهٍ تنازلي يقضي بعدم الإبلاغ عن المعلومات غير الجوهرية إلَّا في حالاتٍ محدَّدة، ومنحت مرونةً في تحديد الحدود التنظيمية لقياس انبعاثات غازات الدفيئة. وتسري النسخة المنقَّحة على السنوات المالية التي تبدأ

في أوّل يناير 2027 أو بعده، مع إتاحة التطبيق الطوعي المبكّر للسنة المالية 2026 (European Commission, 2026).
ويحمل هذا التحوُّل دلالتين تحليليتين. الأولى أنَّ الطموح المعياري غير المسنود بقدرةٍ تنفيذية يستدعي تصحيحًا لاحقًا، وهو ما يؤكّد فرضية الدراسة القائلة بأنَّ التدرُّج ليس ترفًا تنظيميًّا بل شرطُ استدامةٍ للإطار نفسه. والثانية أنَّ التبسيط لا يعني بالضرورة تراجعًا عن فلسفة المساءلة؛ فالمادية المزدوجة بقيت ركيزةً للنموذج، كما بقي مستوى الضمان عند حدِّ التوكيد المحدود دون الانتقال إلى التوكيد المعقول، وهو ما يمثّل موازنةً بين المصداقية والكلفة (Monciardini, 2025; European Commission, 2026).

7.2 مجلس معايير الاستدامة الدولية: خط الأساس العالمي الموجَّه للمستثمر

طرح مجلس معايير الاستدامة الدولية في عام 2023 معيار IFRS S1 الخاصّ بالمتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتصلة بالاستدامة، ومعيار IFRS S2 الخاصّ بالإفصاحات المتعلّقة بالمناخ، بوصفهما معيارين قابلين للاستخدام في التقارير ذات الغرض العام وموجَّهين أساسًا إلى احتياجات مزوّدي رأس المال. وقد اكتسب هذا الخط الأساس أهميةً كبيرة لأنَّه يقدِّم بنيةً عالمية متسقة نسبيًّا تقوم على أربعة أركان: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف؛ مع تأكيدٍ واضح على الصلة بقيمة المنشأة وبالقرارات الاقتصادية للمستثمرين (IFRS Foundation, 2023a, 2023b). وقد عزَّز إقرار المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لهذه المعايير عام 2023 مكانتها بوصفها مرجعيةً تنظيمية عالمية (IOSCO, 2023).
وفي يونيو 2025 نشرت مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ملفّاتٍ تعريفية لسبع عشرة ولايةً قضائية، ضمن مجموعةٍ أوسع تقارب ستًّا وثلاثين ولايةً أعلنت تبنّي المعايير أو استخدامها أو أنَّها في المراحل النهائية من ذلك؛ وهو مؤشِّرٌ على انتقال النقاش من الحاجة إلى معايير عالمية نحو مرحلة التطبيق التدريجي وبناء «بنيةٍ تحتية تنظيمية» للإفصاح الدولي عن الاستدامة (IFRS Foundation, 2025a).
ثم أصدر المجلس في الحادي عشر من ديسمبر 2025 تعديلاتٍ موجَّهة على معيار IFRS S2 تتعلّق بالإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة، شملت إعفاءً يحصر الفئة الخامسة عشرة من النطاق الثالث في الانبعاثات المموَّلة مع إلزامٍ بعرض مجموعٍ فرعي لها، وتمديدًا للإعفاءات المتعلّقة بمنهجيات القياس وقيم إمكانات الاحترار العالمي، ومرونةً في اختيار نظام التصنيف القطاعي؛ وتسري هذه التعديلات على فترات التقرير التي تبدأ في أوّل يناير 2027 أو بعده مع إتاحة التطبيق المبكّر (IFRS Foundation, 2025b).
وعلى الرغم من أنَّ هذه المعايير لا تتبنّى المادية المزدوجة بالطريقة الأوروبية، فإنَّها تقدِّم مزيةً مهمة من زاوية القابلية للمقارنة الدولية وتخفيف تجزُّؤ الأطر؛ إذ تتيح للدول والجهات التنظيمية أن تبدأ بخطّ أساسٍ واضح ومتماسك، ثم تضيف — عند الحاجة — متطلباتٍ محلية أو قطاعية أو متعلّقة بأصحاب المصالح الأوسع. ومع ذلك، فإنَّ التركيز على قيمة المنشأة قد يُنظر إليه من منظور المسؤولية المجتمعية على أنَّه أقلُّ اتساعًا من النموذج الأوروبي إذا لم تُستكمل المعايير بمتطلباتٍ إضافية تلتقط آثار المؤسسة في البيئة والمجتمع خارج نطاق ما يؤثِّر في المستثمرين.

7.3 الولايات المتحدة: من التنظيم إلى التراجع

يقدِّم المسار الأمريكي مثالًا على أنَّ الإفصاح الإلزامي لا يتطوَّر بالضرورة على نحوٍ خطي. فقد تبنَّت هيئة الأوراق المالية والبورصات في السادس من مارس 2024 قواعد لتعزيز وتوحيد الإفصاحات المتعلّقة بالمناخ للمستثمرين، مركِّزةً على الحوكمة، والمخاطر ذات الأهمية النسبية، وبعض المؤشِّرات والإفصاحات المتعلّقة بالآثار المالية والمناخية (Securities and Exchange Commission, 2024). إلَّا أنَّ القواعد دخلت سريعًا في نزاعٍ قضائي، فأصدرت الهيئة في أبريل 2024 وقفًا طوعيًّا لتنفيذها ريثما يُبتُّ في الطعون المجمَّعة أمام محكمة الاستئناف للدائرة الثامنة.
وفي السابع والعشرين من مارس 2025 صوَّتت الهيئة بأغلبيةٍ على إنهاء دفاعها عن القواعد أمام القضاء، ثم عُلِّقت الدعوى في أبريل 2025، وأبقتها المحكمة معلَّقةً في سبتمبر 2025 إلى حين قيام الهيئة إمَّا بإلغاء القواعد عبر إجراءات الإشعار والتعليق النظامية وإمَّا باستئناف الدفاع عنها (Securities and Exchange Commission, 2025). وبذلك ظلَّت قواعد 2024 قائمةً شكلًا لكنها معطَّلةٌ فعليًّا حتى منتصف عام 2026. وفي المقابل، حافظت ولاية كاليفورنيا على تشريعاتها المناخية الخاصة بالإفصاح عن بيانات الكربون والمخاطر المالية المناخية، بما جعلها الملاذ التنظيمي البديل داخل السوق الأمريكية على الرغم من استمرار الطعون القضائية بشأنها.
وتكشف هذه الحالة عن نقطتين تحليليتين مهمَّتين. الأولى أنَّ الإلزام لا يعتمد على صياغة القاعدة فحسب، بل أيضًا على استقرار البيئة المؤسسية والقانونية المحيطة بها؛ فالمخرجات التنظيمية تصبح رهينةً لدورات التغيُّر السياسي حين تفتقر إلى إجماعٍ مؤسسي عابر للإدارات. والثانية أنَّ الاقتصادات الكبرى قد تتباين في الفلسفة الكامنة وراء الإفصاح: ففي حين يدفع الاتحاد الأوروبي نحو منظومةٍ شاملة ذات بُعدٍ مجتمعي واضح، ظلَّ النقاش الأمريكي محصورًا بدرجةٍ أكبر في الإفصاح الموجَّه للمستثمرين وضمن نطاقٍ أكثر تحفُّظًا، مع حساسيةٍ أعلى تجاه الأعباء التنظيمية والحدود القانونية لاختصاص المنظِّم.

7.4 النماذج الآسيوية: التدرُّج بوصفه استراتيجيةً تنظيمية

تبرز الهند مثالًا على نموذجٍ مرحلي يمزج بين الإلزام وتعزيز الحوكمة والضمان. فقد أُلزمت أكبر ألف شركةٍ مدرجة بحسب القيمة السوقية بإعداد تقرير مسؤولية الأعمال والاستدامة (BRSR) اعتبارًا من السنة المالية 2022–2023، ثم أدخلت هيئة الأوراق المالية الهندية عام 2023 إطار BRSR Core الذي يحدِّد «نواةً» من المؤشِّرات الخاضعة للتوكيد، مع مسارٍ متدرِّج يبدأ بأكبر مئة وخمسين شركة في السنة المالية 2023–2024 ويتَّسع تدريجيًّا حتى يشمل أكبر ألف شركة بحلول السنة المالية 2026–2027 (Securities and Exchange Board of India, 2023). غير أنَّ الهيئة عادت عام 2025 — في إطار حزمة تيسير ممارسة الأعمال — فخفَّفت متطلبات الإفصاح والتوكيد المتعلِّقة بسلسلة القيمة ومدَّدت جداولها الزمنية، بما يعكس واقعيةً تنظيمية في التعامل مع محدودية البيانات لدى الموردين (Securities and Exchange Board of India, 2025).

أمَّا هونغ كونغ فقد طوَّرت في عام 2024 متطلباتٍ مناخية جديدة مبنية على معيار IFRS S2، دخلت حيِّز التنفيذ في أوَّل يناير 2025، بإلزامٍ متدرِّج للمصدِّرين كبار القيمة السوقية وبقاعدة «التزم أو فسِّر» لسواهم، مع تخفيفاتٍ مرحلية تراعي التناسب (Hong Kong Exchanges and Clearing Limited, 2024). وفي ماليزيا، أطلقت بورصة ماليزيا في سبتمبر 2024 الإطار الوطني للإبلاغ عن الاستدامة الذي يعتمد معايير ISSB على أساسٍ تدريجي يبدأ بكبار المصدِّرين في السوق الرئيسة من السنة المالية 2025 ويتَّسع لاحقًا ليشمل بقية المصدِّرين وشركاتٍ كبرى غير مدرجة، مع إدخالٍ متدرِّج لمتطلبات التوكيد (Bursa Malaysia, 2024).

وتتَّسع الخريطة الآسيوية إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد أصدر مجلس معايير الاستدامة الياباني معاييره الوطنية في مارس 2025 متوائمةً مع معايير ISSB، بتطبيقٍ إلزامي متدرِّج يبدأ بكبريات الشركات المدرجة في السوق الرئيسة. وفي الصين، أصدرت وزارة المالية عام 2024 المعيار الأساس للإفصاح المؤسسي عن الاستدامة ضمن خارطة طريقٍ وطنية تستهدف منظومةً موحَّدة بحلول عام 2030، بالتوازي مع إرشادات البورصات الثلاث التي يشمل تطبيقها السنة المالية 2025. كما أوجبت سنغافورة على المصدِّرين المدرجين الإبلاغ المناخي المتوائم مع معايير ISSB اعتبارًا من السنة المالية 2025 (Sustainability Standards Board of Japan, 2025; Ministry of Finance of China, 2024).

ويكشف هذا المسار الآسيوي عن مقاربةٍ عملية مشتركة: عدم الاكتفاء بفرض التقرير، بل تحديد نواةٍ من المؤشِّرات المحورية القابلة للتوكيد، والتدرُّج في التوسُّع بما يراعي جاهزية السوق والمؤسسات. وهذه المقاربة مفيدةٌ للدول التي ترغب في تجنُّب القفز المباشر إلى نظمٍ معقَّدة يصعب استيعابها، وهو ما يجعلها مرجعًا أقرب إلى واقع كثيرٍ من الأسواق العربية من النماذج القصوى في الاتساع أو في التحفُّظ.

7.5 البنية الدولية للضمان: من الإفصاح إلى الموثوقية

لا تكتمل قراءة التحوُّل التنظيمي دون النظر في البنية المهنية للضمان؛ إذ إنَّ مصداقية الإفصاح تتوقَّف على قابليته للتحقُّق المستقل. وفي هذا السياق أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية المعيار الدولي لتوكيد الاستدامة ISSA 5000 بوصفه معيارًا شاملًا ومحايدًا إزاء الأطر، يصلح لارتباطات التوكيد المحدود والمعقول معًا، ويسري على ارتباطات معلومات الاستدامة للفترات التي تبدأ في الخامس عشر من ديسمبر 2026 أو بعده، مع إتاحة التطبيق المبكِّر (IAASB, 2024). واستُكمل هذا الإطار بإصدار مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين معاييرَ الأخلاق والاستقلال الخاصة بتوكيد الاستدامة وتعديلاتٍ متصلة بها (IESBA, 2024).

ويمثِّل هذا التطوُّر نقلةً نوعية؛ لأنَّه ينقل النقاش من سؤال «عم نُفصح؟» إلى سؤال «كيف نُثبت صحة ما نُفصح عنه؟». غير أنَّ فعالية هذا الضمان تعتمد على استقلاليته، ونطاقه، وكفاءة الممارسين، وقدرة المؤسسات نفسها على إنتاج أدلةٍ كافية وموثوقة — وهي شروطٌ لا تتوافر بالدرجة نفسها في جميع الأسواق، وتمثِّل أحد أهمِّ تحديات التطبيق في الاقتصادات الناشئة.

الجدول (5): مقارنة النماذج التنظيمية المعاصرة وفق الأبعاد التحليلية الأربعة

النموذج	المرجعية النظامية	فلسفة التقرير ومعيار المادية	مدى الإلزام والتدرُّج	التوكيد والإنفاذ
الاتحاد الأوروبي	CSRD (2022) + ESRS (2023) + إيقاف الساعة (2025) + أومنيبوس (2026) + ESRS المنقَّحة (2026)	مساءلة مجتمعية واسعة؛ مادية مزدوجة (أثر مالي وأثر في الناس والبيئة)	نطاقٌ ضُيِّق عام 2026 ليقتصر على الكيانات الأكبر (أكثر من 1000 عامل و450 مليون يورو)؛ سريان النسخة المنقَّحة من 2027	توكيد محدود إلزامي؛ إنفاذ وطني عبر الدول الأعضاء؛ توسيم رقمي
ISSB / الخط العالمي	IFRS S1 وIFRS S2 (2023) + تعديلات (2025) S2	قيمة المنشأة واحتياجات مزوِّدي رأس المال؛ مادية مالية	يُتبنَّى وطنيًّا بمرونةٍ في الجدولة؛ إعفاءات انتقالية موسَّعة؛ نحو 36 ولاية قضائية في مسار التبنّي	يُترك للولاية القضائية؛ إقرار IOSCO يعزِّز الشرعية
الولايات المتحدة	قواعد SEC المناخية (2024) — معطَّلة فعليًّا منذ 2025	إفصاح موجَّه للمستثمر؛ مادية مالية ونطاق أضيق	مسار متقلِّب: اعتماد ثم وقف ثم إنهاء الدفاع؛ تشريعات ولائية بديلة	غير مفعَّل عمليًّا؛ حالة عدم يقين قانوني
الهند	BRSR (2022) + BRSR Core (2023) + تيسيرات (2025)	مزيج بين حماية المستثمر والمساءلة المجتمعية؛ نواة مؤشِّرات محدَّدة	تدرُّج صريح: 150 شركة (2023-24) ← 1000 شركة (2026-27)؛ تخفيف متطلبات سلسلة القيمة	توكيد إلزامي متدرِّج على مؤشِّرات النواة
هونغ كونغ	متطلبات مناخية مبنية على IFRS S2 (نفاذ 2025)	مادية مالية متوائمة مع الخط العالمي	إلزام لكبار المصدِّرين و«التزم أو فسِّر» لسواهم؛ تخفيفات مرحلية	خارطة طريق تدريجية للتوكيد
ماليزيا	الإطار الوطني للإبلاغ عن الاستدامة (2024)	تبنٍّ مباشر لمعايير ISSB؛ مادية مالية	مرحلية بحسب فئات السوق من 2025 وامتداد إلى غير المدرجين	إدخال متدرِّج لمتطلبات التوكيد
اليابان والصين وسنغافورة	معايير SSBJ (2025)؛ المعيار الأساس الصيني (2024)؛ متطلبات SGX (2025)	مادية مالية في الغالب مع خصوصياتٍ وطنية	تدرُّج يبدأ بكبريات الشركات المدرجة؛ خارطة صينية حتى 2030	مسارات توكيد قيد البناء

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى الوثائق التنظيمية الأوَّلية المشار إليها في قائمة المراجع.

وتكشف المقارنة السابقة أنَّ السؤال التنظيمي الجوهري ليس: هل الإفصاح إلزامي أم طوعي؟ بل: ما فلسفة الإلزام؟ ومن المستخدم الرئيس للمعلومات؟ وما حدود المادية؟ وما وتيرة التطبيق؟ وما مستوى الضمان؟ فالاتحاد الأوروبي يتبنَّى تصوُّرًا أوسع للمساءلة وإن انتقل من التوسُّع إلى إعادة المعايرة، بينما توفِّر معايير ISSB خط أساسٍ عالميًّا يتمحور حول قيمة المنشأة، وتبقى الولايات المتحدة مثالًا على هشاشة المسارات التنظيمية حين تكون البيئة السياسية والقضائية متقلِّبة، في حين تقدِّم النماذج الآسيوية حلولًا مرحلية قابلة للتكيُّف تجمع بين بناء القدرات والالتزام التدريجي. ويمثِّل هذا التنوُّع — لا التقارب الكامل — السمة البنيوية للحقل في مرحلته الراهنة.

8. أثر الإفصاح الإلزامي في الشفافية المؤسسية

8.1 تحسين جودة المعلومات وقابليتها للمقارنة

تُعدُّ الشفافية المؤسسية المجال الأكثر مباشرةً لتأثير الإفصاح الإلزامي. فحين تُفرض معايير محدَّدة للمحتوى والبنية والمادية، يصبح من الأيسر مقارنة الشركات عبر الزمن وعبر القطاعات، ويصبح الحدُّ الأدنى من الإفصاح أقلَّ اعتمادًا على تقدير الإدارة المنفرد. وقد أظهرت دراساتٌ حديثة أنَّ إدخال متطلباتٍ تنظيمية جديدة ارتبط بتحسُّنٍ في جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية أو الإفصاح غير المالي في بعض البيئات، كما أسهم في تقليص التباين غير المبرَّر في مستوى المعلومات المعلنة (Hamed et al., 2022; Radu et al., 2023; Latella & Veltri, 2024). وتكتسب هذه النتيجة أهميةً خاصة لأنَّ الإفصاح الطوعي غالبًا ما يتَّسم بعدم الاتساق؛ إذ تركِّز الشركات على الجوانب التي تعكسها بصورةٍ إيجابية وتُهمِّش موضوعاتٍ أخرى أقلَّ ملاءمةً لخطابها الاتصالي.

كما يدفع الإلزام المؤسسات إلى بناء هياكل داخلية لإدارة البيانات غير المالية، وربطها بوظائف الامتثال والمخاطر والتدقيق والحوكمة. وهذا يعني أنَّ الشفافية لا تتجسَّد في المنتج النهائي — أي التقرير المنشور — فحسب، بل في البنية الإدارية التي يصبح من الضروري تطويرها لتجميع البيانات والتحقُّق منها وتفسيرها ومراجعتها. وتؤكِّد الأدبيات أنَّ هذا التحوُّل البنيوي غالبًا ما يمثِّل أحد أهمِّ المكاسب غير المباشرة للإفصاح الإلزامي؛ لأنَّه ينقل موضوعات الاستدامة من الهامش الاتصالي إلى مركز صنع القرار المؤسسي (Khatri et al., 2025; Hummel & Bauernhofer, 2024).

8.2 الشفافية السوقية وكفاءة بيئة المعلومات

من منظور الأسواق المالية، يُفترض أن يؤدِّي الإفصاح الإلزامي إلى تعزيز كفاءة بيئة المعلومات وخفض عدم تماثلها. وقد وجدت دراساتٌ مقارنة على نطاقٍ دولي أنَّ متطلبات الإفصاح الإلزامي عن ESG ترتبط بتحسُّنٍ في سيولة الأسهم وفي كفاءة اكتشاف الأسعار، خاصةً حين تصدر القواعد عن جهاتٍ حكومية أو تنظيمية ملزِمة لا على أساس «التزم أو فسِّر» فحسب، وحين تقترن بإنفاذٍ مؤسسي فعَّال (Krueger et al., 2024; Zhang et al., 2023). ويعود ذلك إلى أنَّ القواعد الإلزامية تقلِّل من الانتقائية وتوفِّر إطارًا مشتركًا للمستثمرين والمحلِّلين، ممَّا يُيسِّر تفسير المخاطر غير المالية وربطها بالتدفُّقات النقدية المتوقَّعة والتعرُّضات المستقبلية.

غير أنَّ هذا الأثر لا يتحقَّق تلقائيًّا بمجرد وجود القاعدة. فالشفافية السوقية تتطلَّب أن تكون المعلومات نفسها ذات جودة، وألَّا تقتصر على بياناتٍ كمية منزوعة السياق أو سردياتٍ عامة مكرَّرة. كما تتطلَّب أن تُصاغ المعلومات بصورةٍ تمكِّن الأطراف الخارجية من فهم علاقتها بالاستراتيجية وبحوكمة المخاطر وبنموذج الأعمال. ولهذا السبب لا يفصل النقاش المعاصر بين الإفصاح والضمان الخارجي، ولا بين الإفصاح والرقمنة والتوسيم الإلكتروني؛ لأنَّ هذه العناصر تعزِّز قابلية المعلومات للاستخدام والتحليل والمقارنة (European Union, 2022; European Commission, 2023; IAASB, 2024).

8.3 الثقة والسمعة والعلاقة مع أصحاب المصالح

لا تقتصر الشفافية المؤسسية على الأسواق المالية؛ إذ قد يُسهم الإفصاح الإلزامي أيضًا في بناء الثقة مع أصحاب المصالح غير الماليين. فمن شأن إلزام المؤسسة بالكشف المنهجي عن سياساتها ومخاطرها وأهدافها ومؤشِّرات أدائها أن يقلِّص المسافة بين الخطاب المؤسسي والتقييم الخارجي، وأن يتيح للمجتمع المدني والعاملين والعملاء والموردين معلوماتٍ أكثر انتظامًا. كما قد يؤثِّر ذلك في السمعة المؤسسية وفي تصوُّرات العدالة والالتزام، خاصةً حين يكون الإفصاح مدعومًا بضمانٍ خارجي أو بمؤشِّراتٍ واضحة يمكن تتبُّعها عبر الزمن (Grueso-Gala & Camisón-Haba, 2025; Petruzzelli & Badia, 2024).

ومع ذلك، فإنَّ بناء الثقة لا ينتج من الإفصاح بحدِّ ذاته، بل من إدراك أصحاب المصالح أنَّ ما يُفصح عنه مرتبطٌ بتغييرٍ حقيقي في الممارسة لا بالتزامٍ شكلي. لذلك تشدِّد بعض الدراسات على أهمية جودة الإفصاح عن مشاركة أصحاب المصالح، لا مجرد وجود إشارةٍ إلى هذه المشاركة. فثمَّة فرقٌ بين تقريرٍ يذكر أصحاب المصالح بوصفهم فئةً خطابية عامة، وتقريرٍ يوضِّح كيف جرى تحديدهم، وما القضايا الجوهرية التي طرحوها، وكيف أثَّرت بالفعل في الاستراتيجية والسياسات والأهداف (Petruzzelli & Badia, 2024). وهذا الفرق بالغ الأهمية في حقل المسؤولية المجتمعية؛ لأنَّ قيمة الإفصاح هنا لا تُقاس بتلبية متطلبات المستثمر فحسب، بل أيضًا بقدرته على تمثيل المساءلة المجتمعية الفعلية.

8.4 حدود الأثر: الامتثال الشكلي والغسل الأخضر وتفاوت الجاهزية

على الرغم من المزايا السابقة، قد يواجه الإفصاح الإلزامي حدودًا بنيوية تحدُّ من أثره في الشفافية. أوَّل هذه الحدود خطر الامتثال الشكلي؛ إذ قد تتَّجه الشركات إلى تعظيم التوافق النصي مع المتطلبات دون تحسينٍ جوهري في فهمها لمخاطرها أو آثارها أو استراتيجياتها. وثانيها أنَّ كثرة المؤشِّرات والمتطلبات قد تُنتج تقارير أطول وأكثر تعقيدًا، لكنَّها ليست بالضرورة أوضح للقارئ أو أعلى قيمةً لاتخاذ القرار — وهي المشكلة التي دفعت المنظِّم الأوروبي نفسه إلى خفض نقاط البيانات بأكثر من ستين في المئة عام 2026. وثالثها أنَّ الشركات تختلف اختلافًا جذريًّا في جاهزيتها المؤسسية، ممَّا يعني أنَّ الإلزام قد يوسِّع فجوة الجودة بين المؤسسات القادرة على بناء نظم بياناتٍ متقدِّمة وتلك التي تكتفي بأدنى درجات الامتثال (Latella & Veltri, 2024; Hirsch & Heichl, 2025; Papafloratos & Pantazi, 2025).

كما قد يُسهم التنظيم ذاته في خلق آثارٍ غير مقصودة إذا لم يُصمَّم بعناية. فإذا كانت المتطلبات واسعةً جدًّا وغير متدرِّجة، فقد تُثقل المؤسسات وتدفعها إلى الاستعانة بالنسخ المعيارية الجاهزة، وتزيد اعتمادها على بيوت الخبرة في صياغة تقارير متشابهةٍ شكليًّا. وإذا كانت ضيِّقةً جدًّا، فقد تُنتج إفصاحاتٍ محدودة لا تمثِّل بصورةٍ كافية الأبعاد الاجتماعية والبيئية ذات الدلالة المجتمعية. ومن هنا فإنَّ جودة التصميم التنظيمي، والتدرُّج، وبناء القدرات، ووضوح المعايير، وتوافر الضمان، كلُّها متغيِّرات حاسمة في تحويل الإلزام من مطلبٍ شكلي إلى رافعةٍ حقيقية للشفافية (Christensen et al., 2021).

الجدول (6): مسارات التأثير المحتملة للإفصاح الإلزامي في الشفافية والأداء المؤسسي

المسار	آلية العمل	الأثر المتوقَّع في الشفافية	الأثر المتوقَّع في الأداء
توحيد المقاييس	فرض حدود دنيا مشتركة وتعريفات وقوالب أكثر انضباطًا	يزيد القابلية للمقارنة ويخفض الانتقائية في السرد	يدعم تقييم المخاطر وكفاءة التسعير والرقابة.
بناء نظم البيانات	تحويل الإفصاح إلى عملية مؤسسية دائمة لا نشاطٍ اتصاليٍّ موسميٍّ	يرفع جودة البيانات والتتبُّع والاتساق الزمني	يحسِّن الانضباط الإداري والتعلُّم المؤسسي.
الضمان الخارجي	فحص مستقل للمؤشِّرات والسرديات الجوهرية	يعزِّز الموثوقية والثقة لدى المستخدمين	قد يخفض المخاطر السمعية ويدعم الوصول إلى التمويل، مع زيادة الكلفة.
الانكشاف العام	إتاحة المقارنة العلنية بين الشركات والقطاعات	يزيد الضغط الخارجي والمساءلة الاجتماعية	يدفع الإدارة إلى تحسين الممارسات أو على الأقل تنظيمها.
عبء الامتثال	كثافة المتطلبات وتكاليف القياس والتوثيق	قد يُنتج إفصاحًا شكليًّا أو تقارير متضخِّمة	قد يضغط على الموارد في الأجل القصير، خاصة لدى الأقل جاهزية.
التكامل الاستراتيجي	ربط التقرير بالحوكمة والاستراتيجية والأهداف	يجعل الإفصاح أكثر تفسيرية وأقلَّ إنشائية	قد ينعكس في جودة القرارات والأداء طويل الأجل.

9. أثر الإفصاح الإلزامي في الأداء المؤسسي

9.1 قنوات الأثر المباشر وغير المباشر

يُعدُّ الربط بين الإفصاح الإلزامي والأداء المؤسسي أكثر تعقيدًا من الربط بينه وبين الشفافية؛ لأنَّ الأداء يتأثَّر بعددٍ كبير من المتغيِّرات الوسيطة والظرفية. ومع ذلك تشير الأدبيات إلى ثلاث قنواتٍ محتملة يمكن عبرها أن ينشأ الأثر. القناة الأولى تحسين بيئة المعلومات بما يدعم تقييم المخاطر وتسعير الأوراق المالية وخفض بعض تكاليف الوكالة وعدم اليقين. والقناة الثانية دفع المؤسسة إلى بناء أنظمةٍ داخلية للرصد والقياس والمتابعة، ممَّا قد يُحسِّن الانضباط الإداري والقدرة على اكتشاف جوانب القصور في العمليات. والقناة الثالثة الأثر السلوكي والتنظيمي الناتج عن اضطرار المؤسسة إلى تحويل موضوعات الاستدامة إلى أهدافٍ ومؤشِّرات ومساءلاتٍ داخلية، الأمر الذي قد يعزِّز التعلُّم المؤسسي والتنسيق بين الوظائف (Krueger et al., 2024; Khatri, 2025; Bhaskar et al., 2026).

كما قد ينشأ الأثر من خلال الاستجابة الاستراتيجية للضغوط الجديدة. فبمجرد أن تصبح بعض الموضوعات قابلةً للإفصاح الإلزامي والمقارنة العامة، تميل الإدارة إلى إيلائها اهتمامًا أكبر؛ لأنَّ تجاهلها لم يعد خيارًا اتصاليًّا، بل أصبح مخاطرةً حوكمية وسمعية وربما تمويلية. ولهذا يمكن أن يتحوَّل التقرير من منتَجٍ «لاحق» للنشاط إلى محفِّزٍ لتعديل النشاط ذاته. وتظهر هذه الفكرة بوضوحٍ في الدراسات التي تناولت آثار بعض التنظيمات في الممارسات البيئية أو في جودة الإفصاح البيئي أو في الحوافز المتعلِّقة بإدارة الأرباح والسلوك الانتهازي (Hummel & Bauernhofer, 2024; Sri Wahyuningrum et al., 2025; Khatri, 2025).

9.2 الأداء المالي وغير المالي: نتائج واعدة لكنها مشروطة

تشير بعض الأدبيات الحديثة إلى أنَّ الإفصاح الإلزامي قد يقترن بنتائج اقتصادية إيجابية مثل تحسُّن السيولة وكفاءة التسعير، وفي بعض الحالات تحسُّن أداء الشركة أو قدرتها على الوصول إلى رأس المال. إلَّا أنَّ هذه النتائج ليست موحَّدة عبر السياقات. فهناك دراسات مقارنة دولية توثِّق آثارًا إيجابية في بيئة المعلومات والسيولة، بينما تذهب دراساتٌ أخرى إلى أنَّ العوائد الاقتصادية تتوقَّف على نوعية التنظيم، وقوة الإنفاذ، ومستوى التطوُّر المؤسسي، والقطاع، وحجم الشركة، وقدرة الإدارة على تحويل الإفصاح إلى تغييرٍ فعلي في الممارسة (Krueger et al., 2024; Zhang et al., 2023; Breijer et al., 2025). ويقدِّم Bhaskar وزملاؤه (2026) صورةً دقيقة لهذه المفارقة؛ إذ وجدوا أنَّ الإلزام في السوق الهندية رفع التقييمات السوقية عبر قناة الإشارة والشرعية، لكنَّه ضغط على الربحية في الأجل القصير بفعل تكاليف الانتقال.

وفيما يتعلَّق بالأداء غير المالي أو أداء ESG نفسه، تُظهر بعض الدراسات أنَّ التنظيم قد يدفع الشركات إلى تحسين أدائها أو على الأقل إلى تحسين قياسه والإفصاح عنه، كما في المقارنات بين بيئاتٍ تنظيمية مختلفة أو في الدراسات المرتبطة بقطاعاتٍ وبلدانٍ محدَّدة (Cicchiello et al., 2023; Sri Wahyuningrum et al., 2025; Fera et al., 2025). لكن من المهمِّ التمييز هنا بين ثلاثة مستويات: تحسُّن الإفصاح عن الأداء، وتحسُّن إدارة الموضوع محلِّ الإفصاح، وتحسُّن النتيجة الفعلية في الواقع. فليس كلُّ تحسُّنٍ في الإفصاح يعني بالضرورة تحسُّنًا فوريًّا في الممارسة أو النتيجة، وإن كان قد يمثِّل خطوةً لازمة نحو ذلك.

9.3 الأداء بوصفه ناتجًا للحوكمة لا للإفصاح وحده

تكشف الأدبيات أيضًا أنَّ الإفصاح الإلزامي يكون أكثر أثرًا في الأداء حين يرتبط بآليات حوكمةٍ داعمة، مثل وجود لجان استدامة، وضمانٍ خارجي، ومشاركةٍ حقيقية لأصحاب المصالح، وربط الإفصاح بعمليات صنع القرار لا بوظائف العلاقات العامة فقط. فالجودة هنا لا تنتج

من النصِّ النظامي وحده، وإنما من قدرة المؤسسة على توطين متطلباته في هياكلها الإدارية. وقد بيَّن Khatri وزملاؤه (2025) أنَّ بعض آليات الحوكمة ترتبط ارتباطًا معنويًّا بجودة الإفصاح غير المالي، كما تشير مراجعات الأدبيات إلى أنَّ نوعية القيادة والإشراف الداخلي وتكامل نظم المعلومات تُعدُّ من المحدِّدات الجوهرية لجودة الإفصاح وفعاليته (Latella & Veltri, 2024).

ومن جهةٍ أخرى، ينبغي الاعتراف بوجود تكاليف انتقالية قد تؤثِّر في الأداء على المدى القصير. فبناء قواعد البيانات، وتطوير إجراءات الرقابة، وتدريب الموظفين، والتعاقد على خدمات الضمان، واستيعاب متطلبات المعايير الجديدة، كلُّها أنشطةٌ مكلفة. وقد تكون هذه التكاليف أكبر نسبيًّا في المؤسسات التي تبدأ من مستوى نضجٍ منخفض. لذلك فالأثر الصافي في الأداء يتوقَّف على أفق القياس؛ فبعض التكاليف تظهر مباشرةً، بينما تتأخَّر المنافع المتعلِّقة بتحسين إدارة المخاطر أو كفاءة التخصيص أو سمعة المؤسسة. وهنا تكمن أهمية التدرُّج التنظيمي؛ لأنَّه يسمح بتوزيع عبء الانتقال على مراحل بما يجعل المكاسب المحتملة أكثر قابلية للتحقُّق.

9.4 التباين القطاعي والمؤسسي

لا بدَّ من التشديد على أنَّ آثار الإفصاح الإلزامي ليست متماثلة عبر القطاعات. فالشركات العاملة في قطاعاتٍ ذات أثرٍ بيئي واجتماعي مرتفع قد تواجه ضغطًا أكبر وفرصًا أكبر في الوقت نفسه: ضغطًا أعلى من حيث متطلبات القياس والتخفيف، وفرصًا أكبر من حيث تحسين إدارة المخاطر والشرعية المجتمعية والوصول إلى التمويل المستدام. كما أنَّ المؤسسات الكبيرة والمتعدِّدة الجنسيات تكون غالبًا أكثر استعدادًا لاستيعاب المتطلبات الجديدة مقارنةً بالمؤسسات الأصغر، وإن كانت الأخيرة قد تستفيد من الأطر المبسَّطة أو التدريجية — وهو ما تجسَّد أوروبيًّا في اعتماد معيارٍ طوعي مبسَّط للشركات الصغيرة في سلسلة القيمة يحدُّ من طلبات البيانات الموجَّهة إليها (Fera et al., 2025; Matuszak et al., 2025; Bhaskar et al., 2026; European Commission, 2026).

ويعني هذا أنَّ العلاقة بين الإلزام والأداء ليست علاقةً آلية أو موحَّدة، وإنما علاقةٌ احتمالية مشروطة. فكلَّما ارتفعت جودة التصميم التنظيمي، واتَّضح معيار المادية، وتوافرت القدرات المؤسسية، وقويت آليات الضمان والإنفاذ، زادت احتمالات ترجمة الإفصاح إلى أداءٍ أفضل. أمَّا حين تكون البيئة التنظيمية غامضةً أو غير مستقرة، أو تكون المتطلبات أوسع من قدرات التنفيذ، فقد تتراجع المكاسب المتوقَّعة أو تتأخَّر.

10. التحديات المنهجية والتنظيمية

10.1 إشكاليات المادية وتعدُّد الأطر

من أبرز تحديات الإفصاح الإلزامي في اللحظة الراهنة استمرار التوتُّر بين فلسفاتٍ تنظيمية مختلفة. فهناك من ينطلق من ماديةٍ مالية موجَّهة للمستثمر، وهناك من ينطلق من ماديةٍ مزدوجة تتضمَّن آثار المؤسسة في المجتمع والبيئة. وينعكس هذا الاختلاف على نطاق البيانات المطلوب جمعها، وعلى طبيعة المؤشِّرات، وعلى عبء التقرير، وعلى حدود المقارنة الدولية. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأطر، فإنَّ المؤسسات العابرة للحدود أو العاملة في أسواقٍ متعدِّدة قد تجد نفسها أمام متطلباتٍ متداخلة ومتفاوتة من حيث المنطق واللغة الفنية والتوقيتات (Krivogorsky, 2024; Wagenhofer, 2024; Monciardini, 2025).

ولا يقتصر تعدُّد المعايير والأطر على المستوى الدولي، بل يمتدُّ إلى المستويات القطاعية والوطنية وأسواق المال ومتطلبات سلاسل القيمة. وقد يؤدِّي ذلك إلى ما يمكن وصفه بـ«تضخُّم الامتثال»، حيث تقضي المؤسسة وقتًا وجهدًا كبيرين في مواءمة متطلباتٍ متقاربة لكنها غير متطابقة. ويكمن التحدي هنا في بناء نظام إفصاحٍ مرنٍ بالقدر الكافي للاستجابة لمستخدمين متعدِّدين، ومتماسكٍ بالقدر الكافي لئلَّا يتحوَّل إلى عبءٍ تجميعي غير منتج. ولهذا يزداد الحديث عن أهمية خطِّ أساسٍ عالمي يمكن البناء عليه، مع السماح بإضافاتٍ محلية أو قطاعية مبرَّرة (IFRS Foundation, 2025a; IOSCO, 2023).

10.2 جمع البيانات عبر سلسلة القيمة وجودة الضمان

يتطلَّب الإفصاح الحديث عن الاستدامة معلوماتٍ لا تكون متاحةً دائمًا في الأنظمة المؤسسية التقليدية، خاصةً ما يتعلَّق بسلاسل القيمة، وانبعاثات النطاقات المختلفة، وحقوق الإنسان لدى الموردين، وبيانات العمالة غير المباشرة، وأثر المنتجات بعد البيع، وغيرها من الموضوعات التي تتجاوز الحدود القانونية الضيِّقة للمنشأة. ومن ثَمَّ أصبح بناء التقرير يستلزم تعاونًا بين الوحدات المالية والتشغيلية والقانونية والموارد البشرية والمشتريات، كما يستلزم أنظمة معلوماتٍ أكثر تكاملًا. وقد يكون هذا التحوُّل شاقًّا، لكنَّه في الوقت نفسه يكشف نقاط الضعف المؤسسية التي كانت مخفيةً في ظلِّ الإفصاح الطوعي الأقلِّ تفصيلًا (European Commission, 2023; IAASB, 2024).

ويدلُّ على حجم هذا التحدي أنَّ منظِّمين كبارًا تراجعوا عنه جزئيًّا. فقد حدَّ الاتحاد الأوروبي من طلبات البيانات الموجَّهة إلى الشركات الصغيرة في سلسلة القيمة ضمن حزمة التبسيط، كما خفَّفت الهيئة الهندية متطلبات إفصاح سلسلة القيمة وتوكيدها عام 2025، وأدخل مجلس معايير الاستدامة الدولية إعفاءً يحصر الفئة الخامسة عشرة من النطاق الثالث في الانبعاثات المموَّلة. وتشير هذه

التطوُّرات مجتمعةً إلى أنَّ سلسلة القيمة تمثِّل «الحدَّ الفاصل» بين الطموح المعياري والقدرة التنفيذية في المرحلة الراهنة (European Commission, 2026; Securities and Exchange Board of India, 2025; IFRS Foundation, 2025b).

أمَّا الضمان الخارجي فيمثِّل تحديًا وفرصةً في آنٍ واحد. فهو فرصةٌ لأنَّه يزيد موثوقية المعلومات ويعزِّز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، لكنَّه أيضًا تحدٍّ بسبب محدودية الممارسات المعيارية المتخصِّصة وقلَّة الخبرات المؤهَّلة في بعض الأسواق وكلفة التعاقد على خدمات التوكيد. ويأتي إصدار معيار ISSA 5000 ليعكس إدراكًا دوليًّا بأنَّ مصداقية الإفصاح لن تستقرَّ دون بنية ضمانٍ أكثر وضوحًا ومهنية (IAASB, 2024; IESBA, 2024; Hirsch & Heichl, 2025).

10.3 مخاطر التوحيد الشكلي والعبء غير المتكافئ

من التحديات المهمة أيضًا أنَّ الإلزام قد يُنتج — إن لم يُصمَّم بعناية — نوعًا من التوحيد الشكلي الذي يجعل التقارير متشابهةً في اللغة والتقسيم لكن غير متساويةٍ في القيمة التفسيرية. وقد يظهر ذلك في التقارير المليئة بالسياسات العامة والالتزامات الإنشائية والمصفوفات المعيارية، من دون ربطٍ عميق بنموذج الأعمال أو القرارات التشغيلية أو المقاييس الجوهرية. كما قد يُعاد إنتاج قوالب جاهزة تُخفي الاختلافات الفعلية بين الشركات بدلًا من أن تُبرزها في إطارٍ مقارن ذي معنى (Petruzzelli & Badia, 2024; Papafloratos & Pantazi, 2025).

ويزداد هذا الخطر حين تكون الأعباء التنظيمية غير متكافئة. فالشركات الأكبر تستطيع عادةً تحمُّل تكاليف بناء البنى المعلوماتية والاستعانة بخبراتٍ خارجية، بينما تواجه الشركات الأصغر صعوبةً أكبر في الامتثال حتى إن كانت آثارها الاجتماعية أو البيئية أقلَّ تعقيدًا. ولهذا يحتاج أيُّ نظامٍ رشيد للإفصاح الإلزامي إلى مراعاة التدرُّج والحجم والقطاع، وربما اعتماد مراحل «المناخ أوَّلًا» أو «مؤشِّرات النواة أوَّلًا» أو متطلباتٍ مبسَّطة في البداية، على غرار بعض التجارب الآسيوية. وبذلك يصبح الإلزام وسيلةً لبناء الشفافية تدريجيًّا لا آليةً لفرض عبءٍ يفوق القدرة على التنفيذ.

11. خريطة الإفصاح عن الاستدامة في الأسواق العربية

يقدِّم هذا القسم مسحًا منهجيًّا لأطر الإفصاح عن الاستدامة في الأسواق العربية استنادًا إلى الوثائق التنظيمية الأوَّلية الصادرة عن الجهات المخوَّلة. وتكمن أهمية هذا المسح في أنَّ الأدبيات المفهرسة تكاد تخلو من قراءةٍ مقارنة محدَّثة للمنطقة، على الرغم من أنَّ أسواقها شهدت خلال السنوات الخمس الماضية تحوُّلًا لافتًا من الإرشاد الطوعي نحو الإلزام المتدرِّج.

11.1 نماذج الإلزام المبكِّر: الإمارات ومصر

تُعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الأسواق العربية التي انتقلت إلى الإلزام. فقد أوجب دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 على الشركات المدرجة إعداد تقرير سنوي عن الاستدامة، مع الإحالة إلى الأطر الدولية المعتمدة في إعداده. وقد دعمت هذه المتطلبات بأدلَّةٍ إرشادية صادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي تحدِّد مجموعات المؤشِّرات المطلوبة (هيئة الأوراق المالية والسلع، 2020). ثم أضافت الدولة بُعدًا تشريعيًّا أوسع بصدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحدِّ من آثار تغيُّر المناخ، الذي أرسى التزاماتٍ بقياس انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها على المنشآت العامة والخاصة، مع فترةٍ انتقالية للامتثال الكامل (الإمارات العربية المتحدة، 2024).

أمَّا جمهورية مصر العربية فقد اعتمدت مسارًا مبكِّرًا ومتدرِّجًا بصدور قراري مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقمَي (107) و(108) لسنة 2021 في الخامس من يوليو 2021. فقد أوجب القرار رقم (107) على الجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية إعداد إفصاحاتٍ عن الاستدامة وفق حدودٍ رأسمالية محدَّدة، مع إلزامٍ إضافي بالإفصاحات المالية المتعلِّقة بالمناخ للكيانات الأكبر. وأوجب القرار رقم (108) على الشركات المقيَّدة بالبورصة المصرية إفصاحاتٍ مماثلة، بحيث بدأ التطبيق الفعلي اعتبارًا من السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2022 (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2021). ويُعدُّ النموذج المصري من أوضح النماذج العربية من حيث ربط الإلزام بعتباتٍ كمية صريحة تحقِّق مبدأ التناسب.

11.2 الريادة في تبنّي المعايير الدولية: قطر والأردن

تمثِّل دولة قطر الحالة العربية الأوضح في التبنّي الرسمي لمعايير مجلس معايير الاستدامة الدولية. فقد أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال قواعد الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة لعام 2025، التي تعتمد معياري IFRS S1 وIFRS S2 على الكيانات المعنية داخل المركز اعتبارًا من أوَّل يناير 2026، لتكون بذلك من أوائل الولايات القضائية في الشرق الأوسط التي تتبنَّى المعايير رسميًّا (هيئة تنظيم مركز قطر للمال، 2025). وبالتوازي، تضمَّن نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية عام 2025 حكمًا يوجب

الإفصاح عن الاستدامة، مدعومًا بإرشاداتٍ تطبيقية أصدرتها الهيئة بشأن معياريَ IFRS S1 وS2 (هيئة قطر للأسواق المالية، 2025). وفي المملكة الأردنية الهاشمية، تحرّكت بورصة عمّان من الإرشاد الطوعي إلى الإلزام المتدرّج عبر إلزام كبريات الشركات المدرجة بتطبيق متطلبات الإفصاح المناخي المتوائمة مع معيار IFRS S2 اعتبارًا من عام 2026. ويُلاحظ أنَّ الأردن يمثّل — وفق ملفّات التبنّي التي تنشرها مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية — الولاية القضائية العربية الوحيدة التي أُدرج لها ملفٌّ تعريفي كامل ضمن خريطة التبنّي العالمية حتى منتصف عام 2026 (IFRS Foundation, 2025a).

11.3 مسارات الإرشاد الطوعي والتنسيق الإقليمي

في المقابل، ما تزال أسواقٌ عربية عدّة في مرحلة الإرشاد الطوعي. فقد أصدرت السوق المالية السعودية (تداول) عام 2021 أدلّة إرشادية للإفصاح عن الاستدامة مبنية على مواءمةٍ مع أطر مبادرة الإبلاغ العالمية ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة، من دون إلزامٍ نظامي شامل حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة (السوق المالية السعودية، 2021). غير أنَّ الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وقّعت في ديسمبر 2023 اتفاقيةً مع مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية لترجمة معياريَ IFRS S1 وS2 إلى اللغة العربية، وهو ما يمثّل خطوةً تمهيدية مهمة على مستوى البنية التحتية المعرفية والمصطلحية للمنطقة كلِّها (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023).

كما أصدرت بورصات البحرين وعُمان والكويت والمغرب وتونس أدلّةً إرشادية طوعية للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي خلال السنوات الأخيرة، بدرجاتٍ متفاوتة من التفصيل والارتباط بالأطر الدولية. وعلى المستوى الإقليمي، أطلقت لجنة بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التاسع من يناير 2023 مجموعةً موحّدة من تسعةٍ وعشرين مؤشّرًا للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي — عشرة مؤشّرات بيئية وعشرة اجتماعية وتسعة حوكمية — متوائمةً مع أطر الاتحاد العالمي للبورصات ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، على أن تكون طوعية ولا تحلّ محلّ الأدلّة القائمة في كلّ سوق (لجنة بورصات دول مجلس التعاون، 2023). ويمثّل هذا الجهد أوّل محاولةٍ جادّة للتنسيق المعياري الإقليمي، وإن ظلّ في حدود المؤشّرات لا الأطر الكاملة.

الجدول (7): مسح مقارن لأطر الإفصاح عن الاستدامة في أسواق عربية مختارة (حتى منتصف 2026)

الدولة/السوق	المرجعية التنظيمية	طبيعة الالتزام	المرجعية المعيارية	ملاحظة تحليلية
الإمارات	دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (2020)؛ المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2024	إلزامي للشركات المدرجة؛ التزامات مناخية أوسع	أطر دولية معتمدة وأدلّة السوقين (أبوظبي ودبي)	من أوائل النماذج العربية الملزِمة، مع بُعد تشريعي مناخي مستقل.
مصر	قرارا الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 107 و108 لسنة 2021	إلزامي بعتبات كمية متدرِّجة	إفصاحات ESG وإفصاحات مناخية للكيانات الأكبر	أوضح نموذج عربي في تطبيق مبدأ التناسب عبر عتبات صريحة.
قطر	قواعد الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة – مركز قطر للمال (2025)؛ نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)	إلزامي من 2026 للكيانات المعنية	IFRS S1 وIFRS S2	أوضح حالة عربية لتبنّي معايير ISSB رسميًّا.
الأردن	متطلبات بورصة عمّان للإفصاح المناخي	إلزام متدرّج لكبريات الشركات من 2026	IFRS S2	الولاية القضائية العربية الوحيدة ذات ملفٍّ تعريفي كامل ضمن خريطة التبنّي.
السعودية	أدلّة الإفصاح عن الاستدامة – السوق المالية السعودية (2021)	طوعي حتى تاريخه	GRI وSASB وTCFD وأهداف التنمية المستدامة	بنية تحتية معرفية متقدّمة (ترجمة المعايير) تسبق الإلزام النظامي.
البحرين وعُمان والكويت	أدلّة إرشادية صادرة عن البورصات	طوعي في الأساس	مؤشّرات ESG متوائمة مع الأطر الدولية	مرحلة تهيئة السوق وبناء الوعي.
المغرب وتونس	أدلّة إرشادية صادرة عن هيئات السوق والبورصات	طوعي	أطر ESG عامة	ارتباط أوثق بأجندة التمويل الأخضر منه بالإفصاح الشامل.
المستوى الخليجي	مجموعة المؤشّرات الموحّدة للجنة بورصات دول المجلس (2023)	طوعي ومكمِّل	29 مؤشّرًا (10 بيئية، 10 اجتماعية، 9 حوكمية)	أوّل تنسيق معياري إقليمي، لكنه يقف عند حدّ المؤشّرات.

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى الوثائق التنظيمية الأوّلية الصادرة عن الجهات المذكورة.

11.4 قراءة تحليلية للمشهد العربي

يكشف المسح السابق عن أربع سماتٍ بنيوية. السمة الأولى تفاوت السرعات: فبينما انتقلت الإمارات ومصر وقطر والأردن إلى صيغٍ

ملزِمة، ما تزال أسواقٌ أخرى في مرحلة الإرشاد الطوعي، بما يُنتج فجوةً إقليمية في القابلية للمقارنة. والسمة الثانية تعدُّد المرجعيات المعيارية: فبينما تتَّجه قطر والأردن إلى خط الأساس الدولي، تستند الإمارات ومصر إلى مزيجٍ من الأطر الدولية والمتطلبات الوطنية، وتعتمد أسواقٌ أخرى مؤشِّراتٍ إرشادية عامة. وهذا التعدُّد يهدِّد بإعادة إنتاج مشكلة «تعدُّد الأكوان» التنظيمية على المستوى الإقليمي. والسمة الثالثة أنَّ البنية المهنية للضمان ما تزال هي الحلقة الأضعف؛ فلا يوجد في معظم الأسواق العربية سوقٌ ناضج لخدمات توكيد الاستدامة، ولا إطارٌ تنظيمي واضح لمتطلبات التوكيد ونطاقه، وهو ما يُضعف مصداقية المعلومات المفصح عنها حتى في الأسواق التي انتقلت إلى الإلزام. والسمة الرابعة أنَّ الجهود الإقليمية للتنسيق — رغم أهميتها — ما تزال مقتصرةً على المؤشِّرات دون الأطر، ودون آلياتٍ مؤسسية للاعتراف المتبادل أو التقارب المعياري.

ويترتَّب على ذلك أنَّ المنطقة العربية تقف اليوم عند مفترقٍ حقيقي: فإمَّا أن تتَّجه إلى تبنٍّ منسَّق لخط أساسٍ دولي مشترك تُبنى عليه الإضافات الوطنية، وإمَّا أن تستمرَّ في مسارات متوازية تُنتج كلفة امتثالٍ مضاعفة للشركات العاملة إقليميًّا وتُضعف قابلية المقارنة عبر الأسواق. وهذا ما يسوِّغ الانتقال في القسم التالي إلى اقتراح نموذجٍ هجين متدرِّج.

12. نحو نموذج عربي هجين للإفصاح الإلزامي

12.1 لماذا نموذج هجين؟

تواجه كثيرٌ من البيئات العربية وضعًا وسيطًا: فهي من جهةٍ لم تعد قادرةً على الاكتفاء بتقارير المسؤولية الاجتماعية التقليدية أو الإفصاحات المتناثرة، خاصةً مع ضغوط المستثمرين الدوليين، ومتطلبات التمويل، وسلاسل التصدير، وتوسُّع معايير التصنيف والاستدامة. ومن جهةٍ أخرى، قد لا تكون جاهزةً لنقل النموذج الأوروبي الشامل بكلِّ تفاصيله دفعةً واحدة، لا سيَّما في ظلِّ تفاوت البنية المؤسسية والقدرات المهنية والرقمية وتوافر خدمات الضمان — وهو تحفُّظٌ عزَّزته تجربة الاتحاد الأوروبي نفسه حين اضطُرَّ إلى تبسيط إطاره جوهريًّا بعد ثلاث سنواتٍ فقط من إقراره. ومن ثَمَّ فإنَّ الخيار الأكثر رشادة لا يتمثَّل في الاستنساخ الحرفي لأحد النماذج، بل في بناء نموذجٍ هجين تدريجي يستفيد من خط الأساس العالمي الذي طوَّره ISSB، ويضيف إليه ما يناسب أولويات المسؤولية المجتمعية والقطاعات ذات الأثر المرتفع في السياقات المحلية (IFRS Foundation, 2025a; Krivogorsky, 2024; Moharram et al., 2024).

ويعني هذا النموذج الهجين أنَّ البداية قد تكون بمستوًى تنظيمي واضح ومحدود نسبيًّا، يركِّز على الشركات المدرجة أو الكيانات ذات الأهمية العامة، وعلى مجموعة مؤشِّراتٍ أساسية مرتبطة بالمناخ والحوكمة ورأس المال البشري والمخاطر الجوهرية، مع الإفصاح عن الحوكمة والاستراتيجية والمقاييس والأهداف. ثم يمكن التوسُّع لاحقًا نحو قضايا سلسلة القيمة والمادية الاجتماعية الأوسع والضمان الخارجي الإلزامي والتوسيم الرقمي الأكثر تقدُّمًا. ومن المهمِّ هنا أن تُعامَل المسؤولية المجتمعية لا بوصفها محورًا منفصلًا عن التقارير المؤسسية، بل بوصفها بُعدًا جوهريًّا في صياغة نطاق الإفصاح ذاته، ولا سيَّما في القطاعات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية والصناعات الاستخراجية والأغذية والخدمات العامة والقطاع المالي.

12.2 المتطلبات التمكينية

لكي ينجح أيُّ مسارٍ عربي نحو الإفصاح الإلزامي، لا بدَّ من توافر خمسة متطلباتٍ أساسية. أوَّلها وضوح المرجعية التنظيمية، بحيث تعرف المؤسسات ما إذا كانت الجهة التنظيمية تتبنَّى خطًّا قريبًا من ISSB، أو تضيف متطلباتٍ قائمة على المادية المزدوجة، أو تستخدم نموذجًا خاصًّا بها. وثانيها بناء لغةٍ معيارية عربية دقيقة للمفاهيم المرتبطة بالمادية والاستراتيجية والمخاطر والمقاييس والضمان، بما يقلِّل من ارتباك الترجمة والتطبيق — وهو ما تمثِّل ترجمة المعايير الدولية إلى العربية خطوةً أولى في اتجاهه. وثالثها تطوير القدرات المؤسسية والمهنية، خاصةً لدى فرق المالية والاستدامة والتدقيق الداخلي والعلاقات مع المستثمرين. ورابعها إنشاء سوقٍ مهني قادر على تقديم خدمات ضمانٍ ذات جودة استنادًا إلى معيار ISSA 5000. وخامسها اعتماد التدرُّج المرحلي الذي يفرِّق بين الشركات بحسب الحجم والقطاع والجاهزية (IAASB, 2024; IFRS Foundation, 2025a; Bursa Malaysia, 2024).

وتحتاج الجهات التنظيمية العربية كذلك إلى الحذر من خطأين متقابلين: خطأ التأخير المفرط الذي يُبقي السوق خارج التحوُّل العالمي الجاري، وخطأ التسرُّع في فرض منظوماتٍ معقَّدة دون بنيةٍ تحتية ملائمة. فالفائدة لا تتحقَّق بمجرد إصدار لائحةٍ أو تعميم، بل من خلال سلسلةٍ كاملة تبدأ بالتشاور مع السوق، وتمرُّ بوضع معايير أو إرشاداتٍ مفهومة، ثم توفير الموارد التدريبية، فالتطبيق المرحلي، فالمراجعة والتحديث. وتبدو التجارب الآسيوية هنا جديرةً بالتأمُّل؛ لأنَّها تقدِّم نماذج تجمع بين الطموح التنظيمي والبراغماتية التطبيقية.

الجدول (8): إطار مرحلي مقترح لتبنّي الإفصاح الإلزامي في السياق العربي

المرحلة	الأولوية التنظيمية	المتطلبات المؤسسية	المخرجات المتوقَّعة
(1) الإطلاق	تحديد الكيانات الملزَمة وخط الأساس والمفاهيم الأساسية	تدريب أوَّلي، فريق مسؤول، وقاموس مفاهيمي عربي موحَّد	حدٌّ أدنى موحَّد للإفصاح وتقليل الغموض التفسيري.
(2) التوحيد الأوَّلي	قوالب واضحة للحوكمة والمخاطر والمناخ والمقاييس الجوهرية	نظم جمع بيانات ومسؤوليات وظيفية ورقابة داخلية أوَّلية	تقارير أكثر اتساقًا وقابلية للمقارنة.
(3) التوسُّع القطاعي	إضافة موضوعات جوهرية بحسب القطاع وسلسلة القيمة	تطوير مؤشِّرات تخصُّصية وإدماج أصحاب المصالح	زيادة الملاءمة والعمق القطاعي للمعلومات.
(4) الضمان التدريجي	إدخال توكيد خارجي على مؤشِّرات النواة أوَّلًا	أدلَّة ووثائق عمل وتطوير مهارات مهنية متخصِّصة	ارتفاع الموثوقية وتراجع فجوة الثقة في البيانات.
(5) الرقمنة والمراجعة	توسيم رقمي وتقييم دوري للقواعد وتحديثها	بنية تقنية، قابلية تتبُّع، وآليات مراجعة تشاركية	تحليل أيسر للمعلومات وتحسين مستمر للإطار التنظيمي.

12.3 النموذج التحليلي المقترح

تُلخِّص الدراسة إسهامها النظري في نموذجٍ تحليلي يربط بين محدِّدات التصميم التنظيمي والوسائط المؤسسية والمخرجات، على النحو الذي يوضِّحه الشكل (1). ومفاد النموذج أنَّ أثر الإلزام في الشفافية والأداء ليس أثرًا مباشرًا، بل يمرُّ عبر وسائط مؤسسية تحدِّد قدرة المؤسسة على استيعاب المتطلبات وترجمتها إلى ممارسة.

الشكل (1): النموذج التحليلي المقترح لمحدِّدات أثر الإفصاح الإلزامي

محدِّدات التصميم التنظيمي	الوسائط المؤسسية	المخرجات
فلسفة التقرير (قيمة المنشأة / المساءلة المجتمعية)	نضج نظم البيانات وتكاملها	شفافية أعلى: قابلية مقارنة وتقليص انتقائية
معيار المادية (مالية / مزدوجة)	آليات الحوكمة الداخلية (لجان الاستدامة، التدقيق الداخلي)	ثقة أعلى لدى أصحاب المصالح وتحسُّن السمعة
مدى الإلزام والتدرُّج والعتبات	الكفاءات المهنية والتدريب	تحسُّن بيئة المعلومات: سيولة وكفاءة تسعير
مستوى التوكيد وآليات الإنفاذ	التكامل الاستراتيجي بين الإفصاح والقرار	أداء مؤسسي أفضل في الأجل المتوسط والطويل
استقرار البيئة التنظيمية	جاهزية سلسلة القيمة والموردين	مخاطر معاكسة: امتثال شكلي وعبء غير متكافئ

المصدر: إعداد الباحث.

12.4 الإفصاح الإلزامي أداةً لتفعيل المسؤولية المجتمعية

في السياق العربي، تبرز أهمية إعادة وصل الإفصاح الإلزامي بمفهوم المسؤولية المجتمعية ذاته. فالإفصاح ليس هدفًا مستقلًّا، بل وسيلةٌ لتحويل المسؤولية من خطابٍ عام أو مبادراتٍ متفرِّقة إلى التزامٍ قابل للقياس والمساءلة. ومن هنا ينبغي ألَّا يُفهم الانتقال من «تقارير المسؤولية الاجتماعية» إلى «إفصاح الاستدامة» على أنَّه إزاحةٌ للمسؤولية المجتمعية، بل بوصفه فرصةً لإعادة تأصيلها ضمن بنية حوكمةٍ أكثر صرامة. فالمؤسسة المسؤولة اجتماعيًّا ليست فقط تلك التي تموِّل مبادرات خيرية أو تعلن سياساتٍ عامة، وإنما تلك التي تُفصح بصورةٍ منهجية عن آثارها الجوهرية، وعن كيفية إدارتها لمخاطر الاستدامة وفرصها، وعن التقدُّم الفعلي في أهدافها والتحديات التي تواجهها.

ومن ثَمَّ تستطيع المنابر العلمية العربية المتخصِّصة أن تؤدِّي دورًا مهمًّا في هذا المجال عبر تشجيع الدراسات التي تربط بين المعايير الحديثة وبين البُعد المجتمعي والقيمي للإفصاح، وتفحص كيف يمكن للمحاسبة والتنظيم أن يخدما غاياتٍ أوسع من الامتثال الشكلي. فالمسؤولية المجتمعية في مرحلتها المعاصرة لا تنفصل عن السؤال: كيف نجعل التزام المؤسسة بالمجتمع والبيئة مرئيًّا وقابلًا للمقارنة وقابلًا للمساءلة والتحسين؟

13. المناقشة

تلتقي نتائج هذه المراجعة مع الاتجاه العام في الأدبيات القائل بأنَّ الإلزام يُحسِّن جودة الإفصاح وقابليته للمقارنة، لكنَّها تضيف إليه تحديدًا أدقَّ لشروط تحقُّق هذا التحسُّن. فما وجده Krueger وزملاؤه (2024) من اشتراط صدور القواعد عن جهاتٍ حكومية واقترانها بإنفاذٍ فعَّال يجد تفسيره في الحالة الأمريكية التي حلَّلها هذا البحث: فقاعدةٌ صدرت عن منظِّمٍ اتحادي لكنها فقدت الدعم المؤسسي لم تُنتج أثرًا يُذكر. وهذا يعزِّز الطرح القائل بأنَّ استقرار البيئة التنظيمية متغيِّرٌ مستقلٌّ قائم بذاته، لا مجرد شرطٍ خلفي.

وتتَّسق نتائج الدراسة كذلك مع التحذير النقدي الذي قدَّمه Christensen وزملاؤه (2021) من افتراض تلقائية منافع الإلزام. غير أنَّ الدراسة تضيف إلى هذا التحذير بُعدًا جديدًا: فالتجربة الأوروبية بين عامَي 2022 و2026 تُظهر أنَّ الكلفة غير المتناسبة لا تُهدِّد المؤسسات فحسب، بل تهدِّد الإطار التنظيمي نفسه بالتراجع. فالانتقال من معايير عام 2023 إلى النسخة المنقَّحة لعام 2026 بخفضٍ يقارب 61%

في نقاط البيانات الإلزامية يمثِّل — تحليليًّا — تصحيحًا ذاتيًّا لفرط التصميم، ويقدِّم درسًا مباشرًا للأسواق الناشئة: أنَّ الطموح المعياري الذي يتجاوز القدرة التنفيذية ليس مجرد عبءٍ مؤقَّت، بل مخاطرةٌ على مصداقية التنظيم واستمراريته.

وعلى المستوى النظري، تدعم نتائج الدراسة تكامل الأطر التفسيرية بدلًا من تنافسها. فنظرية عدم تماثل المعلومات ونظرية الإشارة تفسِّران الآثار السوقية التي وثَّقها Krueger وزملاؤه (2024) وZhang وزملاؤه (2023) وBhaskar وزملاؤه (2026)، بينما تفسِّر نظريتا الشرعية وأصحاب المصالح خيار المادية المزدوجة الأوروبي، وتفسِّر النظرية المؤسسية التقارب الملحوظ نحو خط الأساس الدولي في آسيا والخليج، في حين تفسِّر نظرية التكاليف السياسية عتبات النطاق التي تبنَّتها معظم الولايات القضائية. ويقترح النموذج التحليلي المعروض في الشكل (1) أنَّ هذه الأطر لا تتنافس على تفسير الظاهرة نفسها، بل يفسِّر كلٌّ منها حلقةً مختلفة في سلسلة الأثر.

أمَّا على مستوى الإسهام الإقليمي، فتكشف نتائج المسح العربي عن مفارقةٍ جديرة بالتأمُّل: فالأسواق التي تبنَّت الإلزام مبكِّرًا (الإمارات ومصر) فعلت ذلك استنادًا إلى أطرٍ دولية عامة، بينما اتَّجهت الأسواق التي تحرَّكت لاحقًا (قطر والأردن) مباشرةً إلى خط الأساس الدولي المعياري. وهذا يشير إلى أنَّ «تأخُّر الحركة» قد يتحوَّل إلى ميزةٍ نسبية حين يسمح بتجاوز مرحلة التجريب المعياري والانتقال مباشرةً إلى الأطر المستقرَّة — وهي ملاحظةٌ تستحقُّ اختبارًا تجريبيًّا في دراساتٍ لاحقة.

14. نتائج الدراسة

توصَّلت الدراسة إلى ثماني نتائج رئيسة، تُعرض هنا مرتَّبةً بحسب أسئلة الدراسة:

1. أنَّ مصطلح «الإفصاح غير المالي» لم يعد كافيًا وحده لتوصيف الحقل التنظيمي الراهن، وأنَّ التحوُّل الجاري يتَّجه نحو مفهومٍ أكثر تحديدًا هو «الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة» بوصفه منظومةً معيارية تربط الحوكمة والاستراتيجية والمخاطر والمقاييس بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية أو بالآثار المرتبطة بقيمة المنشأة.

2. أنَّ الأطر التنظيمية الحديثة تتوزَّع بين فلسفتين رئيستين: فلسفة الخط الأساس الموجَّه للمستثمر وقيمة المنشأة كما في معايير ISSB، وفلسفة المادية المزدوجة والمساءلة المجتمعية الأوسع كما في الاتحاد الأوروبي؛ وأنَّ هذا الاختلاف يفسِّر معظم التباين في نطاق المتطلبات وكلفتها.

3. أنَّ الاتحاد الأوروبي، رغم بقائه النموذج الأشمل من حيث المساءلة والمادية المزدوجة، دخل منذ عام 2025 مرحلة إعادة معايرةٍ جوهرية توَّجت بتوجيه «أومنيبوس» عام 2026 وبنسخةٍ منقَّحة من المعايير الأوروبية خُفِّضت فيها نقاط البيانات الإلزامية بنحو 61%؛ وأنَّ هذا التصحيح الذاتي يمثِّل بحدِّ ذاته نتيجةً تحليلية مهمَّة حول حدود التوسُّع المعياري.

4. أنَّ معايير ISSB ترسَّخت بوصفها خط الأساس العالمي الأكثر قابليةً للتبنّي، بدليل اتِّساع خريطة التبنّي إلى نحو ستٍّ وثلاثين ولايةً قضائية، وبدليل اتِّجاه المجلس نفسه إلى تعديلاتٍ تخفيفية عام 2025 تعزِّز قابلية التطبيق؛ في حين يعكس المسار الأمريكي حالة تراجعٍ وعدم يقين تنظيمي منذ عام 2025.

5. أنَّ الإفصاح الإلزامي يعزِّز الشفافية المؤسسية حين يُحسَن تصميمه؛ لأنَّه يزيد القابلية للمقارنة، ويحدُّ من الانتقائية، ويدفع المؤسسة إلى بناء نظم بياناتٍ وحوكمةٍ داخلية أكثر نضجًا — وهو مكسبٌ بنيوي لا يقلُّ أهميةً عن التقرير المنشور ذاته.

6. أنَّ أثر الإفصاح الإلزامي في الأداء المؤسسي محتملٌ ومهم، لكنَّه ليس آليًّا؛ إذ يتوسَّطه مستوى الحوكمة، وجودة الضمان، وقدرات المؤسسة، واستقرار البيئة التنظيمية، وطبيعة القطاع، وأفق القياس الزمني الذي يفصل بين الكلفة الفورية والمنفعة المؤجَّلة.

7. أنَّ من أبرز المخاطر المصاحبة للإفصاح الإلزامي: الامتثال الشكلي، وتضخُّم التقارير، وتعدُّد الأطر، وصعوبات جمع البيانات عبر سلسلة القيمة — التي أثبتت التجربة الدولية أنَّها الحدُّ الفاصل بين الطموح والقدرة — وعبء الانتقال على المؤسسات الأقلِّ جاهزية.

8. أنَّ المنطقة العربية تتحرَّك بسرعاتٍ متفاوتة: فقد انتقلت الإمارات ومصر مبكِّرًا إلى الإلزام استنادًا إلى أطرٍ دولية عامة، بينما اتَّجهت قطر والأردن مباشرةً إلى تبنّي معايير ISSB، في حين تبقى أسواقٌ أخرى في مرحلة الإرشاد الطوعي؛ وأنَّ البنية المهنية للضمان تمثِّل الحلقة الأضعف في المشهد العربي، وأنَّ التنسيق الإقليمي ما يزال مقتصرًا على المؤشِّرات دون الأطر.

15. التوصيات

15.1 توصيات موجَّهة إلى الجهات التنظيمية

1. تبنّي مقاربةٍ تنظيمية تدريجية تبدأ بالشركات المدرجة والكيانات ذات الأهمية العامة، مع تحديد مجموعةٍ أساسية من متطلبات الحوكمة والاستراتيجية والمخاطر والمقاييس والأهداف، قبل التوسُّع في الموضوعات والضمان.

2. الاستناد إلى خط أساسٍ متماسك — مثل IFRS S1 وIFRS S2 — مع تطوير إضافاتٍ محلية أو قطاعية تعكس الأولويات المجتمعية والبيئية ذات الصلة بالسياق الوطني، بدلًا من بناء أطرٍ وطنية مستقلة تُضاعف كلفة الامتثال.

3. تأجيل متطلبات سلسلة القيمة إلى مراحل لاحقة، أو حصرها ابتداءً في نطاقٍ محدود قابل للقياس، اتِّساقًا مع ما انتهت إليه التجارب الأوروبية والهندية والدولية.

4. إطلاق آليةٍ خليجية أو عربية للتنسيق المعياري تتجاوز مستوى المؤشِّرات إلى مستوى الاعتراف المتبادل بالأطر، بما يحدُّ من ازدواجية الامتثال للشركات العاملة إقليميًّا.

15.2 توصيات موجَّهة إلى المؤسسات والمهنة

5. بناء برامج تدريبٍ متخصِّصة لفرق المالية والاستدامة والتدقيق الداخلي والعلاقات مع المستثمرين؛ لأنَّ جودة الإفصاح لا تتحقَّق بمتطلبات الورق وحدها، بل بقدرات المؤسسة على القياس والتحقُّق والتفسير.

6. تطوير سوقٍ وطني أو إقليمي لخدمات الضمان المهني على تقارير الاستدامة، مع الاستفادة من معيار ISSA 5000 في بناء الكفاءات والمنهجيات وضبط الاستقلال المهني.

7. إيلاء عنايةٍ خاصة للترجمة المفاهيمية العربية للمصطلحات المعيارية، بغية تقليل الارتباك بين «الإفصاح غير المالي» و«إفصاح الاستدامة» و«المادية» و«المادية المزدوجة» و«التوكيد المحدود والمعقول».

15.3 توصيات موجَّهة إلى الباحثين

8. تشجيع الدراسات التطبيقية العربية التي تختبر أثر الإفصاح الإلزامي في قطاعاتٍ مختلفة، وفي كلفة رأس المال، والسيولة، والسمعة، وأداء ESG، وحوكمة المخاطر، باستخدام تصاميم شبه تجريبية تستفيد من التباين الزمني في تواريخ التطبيق بين الأسواق العربية.

9. اختبار الفرضية التي طرحتها هذه الدراسة بشأن «ميزة التأخُّر النسبي»، أي ما إذا كانت الأسواق التي تبنَّت الإلزام لاحقًا واستندت مباشرةً إلى الخط الأساس الدولي قد حقَّقت جودة إفصاحٍ أعلى بكلفةٍ أقل.

10. ألَّا يُنظر إلى الإفصاح الإلزامي بوصفه عبئًا تنظيميًّا فحسب، بل باعتباره أداةً مؤسسية لتحويل المسؤولية المجتمعية من خطابٍ عام إلى التزامٍ قابل للقياس والمساءلة والتحسين المستمر.

16. حدود الدراسة والمقترحات البحثية

تُقرُّ الدراسة بثلاثة حدودٍ رئيسة ينبغي مراعاتها عند تفسير نتائجها. الحدُّ الأول منهجي: فالدراسة مراجعةٌ تكاملية تحليلية لا اختبارٌ كمي، ولذلك فإنَّ ما تقدِّمه هو إطارٌ تفسيري وفرضياتٌ قابلة للاختبار لا تقديراتٌ سببية لحجم الأثر. والحدُّ الثاني زمني: فالحقل يتغيَّر بوتيرةٍ متسارعة، والنتائج مرتبطةٌ بالوثائق المتاحة حتى منتصف عام 2026، ممَّا يستدعي تحديثها الدوري. والحدُّ الثالث يتعلَّق بالتغطية: فالمسح العربي اقتصر على الأسواق التي تتوافر بشأنها وثائق تنظيمية منشورة، وقد لا يعكس ممارساتٍ إشرافية غير معلنة أو مبادراتٍ قيد الإعداد.

وتفتح هذه الحدود آفاقًا بحثية واعدة، أبرزها: إجراء دراساتٍ شبه تجريبية تستثمر التباين الزمني في تواريخ التطبيق بين الأسواق العربية لتقدير الأثر السببي؛ وتحليل محتوى مقارن لتقارير الاستدامة العربية قبل الإلزام وبعده لقياس التغيُّر في الجودة لا في الكم فحسب؛ ودراسة أثر الضمان الخارجي في موثوقية الإفصاح واستجابة السوق في البيئات العربية؛ وبحث الاقتصاد السياسي لصناعة القرار التنظيمي في المنطقة لتفسير تفاوت سرعات التبنّي.

17. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أنَّ التحوُّل المعاصر في مجال الإفصاح لم يعد يدور حول «إضافة» معلوماتٍ غير مالية إلى التقارير التقليدية، بل حول إعادة بناء وظيفة التقرير المؤسسي نفسه في ضوء الاستدامة والحوكمة والمساءلة المجتمعية. وقد أظهرت القراءة المقارنة أنَّ التنظيمات الحديثة تعكس فلسفاتٍ مختلفة لكنَّها تتقاطع في نقطةٍ رئيسة: لم تعد الشفافية المؤسسية قابلةً للتحقُّق بالمعنى المعاصر دون بنية إفصاحٍ أكثر اتساقًا ومنهجيةً وارتباطًا بالقرارات الجوهرية داخل المؤسسة. وفي هذا السياق، يشكِّل الإفصاح الإلزامي إحدى أهمِّ الآليات التي تسمح بنقل المسؤولية المجتمعية من حيِّز الوعود والسرديات العامة إلى حيِّز المعلومات القابلة للفحص والقياس والمقارنة. غير أنَّ الدراسة أكَّدت أيضًا أنَّ الإلزام ليس ضمانةً تلقائية للشفافية أو الأداء. فالأثر الإيجابي يتوقَّف على جودة الإطار المفاهيمي، ووضوح المعايير، واستقرار البيئة التنظيمية، وتوافر التدرُّج، وتكامل نظم البيانات، وجودة الضمان الخارجي، وقدرة المؤسسة على استيعاب المتطلبات الجديدة في عملياتها الفعلية. ولعلَّ أبلغ شاهدٍ على ذلك أنَّ أكثر النماذج طموحًا — النموذج الأوروبي — اضطُرَّ خلال أقلَّ من أربع سنوات إلى تبسيطٍ جوهري لإطاره، وأنَّ أكبر اقتصادٍ في العالم تراجع عن قواعده المناخية. ولذلك فإنَّ أفضل النماذج ليست بالضرورة الأكثر اتساعًا أو تفصيلًا، بل تلك التي تحقِّق توازنًا بين الطموح والقدرة، وبين مصلحة المستثمر والمساءلة المجتمعية، وبين التوحيد المعياري والمرونة التطبيقية.

ومن هنا فإنَّ البيئات العربية أمام فرصةٍ مهمة لإعادة صياغة علاقتها بالإفصاح والمسؤولية المجتمعية على أسسٍ أكثر نضجًا. فبدلًا من استمرار الفصل بين تقارير المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسةً اتصالية، والتقارير النظامية بوصفها ممارسة امتثالٍ مالي، يمكن الانتقال إلى نموذجٍ تكاملي يجعل الإفصاح عن الاستدامة جزءًا من الحوكمة المؤسسية المسؤولة. وهذا الانتقال، إذا ما صُمِّم على نحوٍ تدريجي ومتوازن، يمكن أن يُسهم في تحسين الشفافية، وتعزيز الثقة، ورفع جودة الأداء المؤسسي، وتوسيع القيمة المجتمعية للمؤسسة في آنٍ واحد.

قائمة المراجع

أوَّلًا: المراجع العربية

الإمارات العربية المتحدة. (2024). مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحدِّ من آثار تغيُّر المناخ. https://uaelegislation.gov.ae/

السوق المالية السعودية (تداول). (2021). أدلَّة الإفصاح عن الاستدامة. https://www.saudiexchange.sa/

لجنة بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2023). مجموعة المؤشِّرات الموحَّدة للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي. https://www.saudiexchange.sa/

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2023). اتفاقية ترجمة معايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية إلى اللغة العربية. https://socpa.org.sa/

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2021). قرارا مجلس إدارة الهيئة رقم (107) ورقم (108) لسنة 2021 بشأن الإفصاح عن الاستدامة والإفصاحات المالية المتعلِّقة بالمناخ. جمهورية مصر العربية. https://fra.gov.eg/

هيئة الأوراق المالية والسلع. (2020). قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 باعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة. الإمارات العربية المتحدة. https://www.sca.gov.ae/

هيئة تنظيم مركز قطر للمال. (2025). قواعد الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة لعام 2025. https://www.qfcra.com/

هيئة قطر للأسواق المالية. (2025). نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، وإرشادات تطبيق معياري IFRS S1 و.IFRS S2 https://www.qfma.org.qa/

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Baboukardos, D., Gaia, S., Lassou, P., & Soobaroyen, T. (2023). The multiverse of non-financial reporting regulation. Accounting Forum, 47(2), 147–165. https://doi.org/10.1080/01559982.2023.2204786

Bhaskar, R., Chortane, S. G., Kumar, A., & Pandey, D. K. (2026). Mandatory sustainability reporting and firm performance: A quasi-natural experiment. Finance Research Letters, 94, 109678. https://doi.org/10.1016/j.frl.2026.109678

Breijer, R., Erkens, M. H. R., Orij, R. P., & Vergoossen, R. G. A. (2025). Mandatory versus voluntary non-financial reporting: Reporting practices and economic consequences. Accounting Forum, 49(2), 303–335. https://doi.org/10.1080/01559982.2024.2326334

Bursa Malaysia. (2024). National Sustainability Reporting Framework (NSRF): Phased adoption of the IFRS Sustainability Disclosure Standards. https://www.bursamalaysia.com/

Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). Mandatory CSR and sustainability reporting: Economic analysis and literature review. Review of Accounting Studies, 26(3), 1176–1248. https://doi.org/10.1007/s11142-021-09609-5

Cicchiello, A. F., Marrazza, F., & Perdichizzi, S. (2023). Non-financial disclosure regulation and environmental, social, and governance (ESG) performance: The case of EU and US firms. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 30(3), 1121–1128. https://doi.org/10.1002/csr.2408

EFRAG. (2025). Technical advice to the European Commission on the revision of the European Sustainability Reporting Standards. European Financial Reporting Advisory Group. https://www.efrag.org/

Elsbach, K. D., & van Knippenberg, D. (2020). Creating high-impact literature reviews: An argument for integrative reviews. Journal of Management Studies, 57(6), 1277–1289. https://doi.org/10.1111/

joms.12581
European Commission. (2023). Commission Delegated Regulation (EU) 2023/2772 of 31 July 2023 supplementing Directive 2013/34/EU as regards sustainability reporting standards. https://eur-lex.europa.eu/
European Commission. (2026). Commission Delegated Regulation amending the European Sustainability Reporting Standards (adopted 3 July 2026). https://finance.ec.europa.eu/
European Union. (2022). Directive (EU) 2022/2464 of the European Parliament and of the Council of 14 December 2022 as regards corporate sustainability reporting. https://eur-lex.europa.eu/
European Union. (2025). Directive (EU) 2025/794 of the European Parliament and of the Council of 14 April 2025 amending Directives (EU) 2022/2464 and (EU) 2024/1760 as regards the dates from which Member States are to apply certain corporate sustainability reporting and due diligence requirements. https://eur-lex.europa.eu/
European Union. (2026). Directive (EU) 2026/470 of the European Parliament and of the Council amending Directive 2013/34/EU and Directive (EU) 2024/1760 as regards corporate sustainability reporting and due diligence requirements (Omnibus I). https://eur-lex.europa.eu/
Fera, P., Moscariello, N., Salzillo, G., & Farina, E. (2025). Towards the regulation of non-financial reporting: The impact on environmental disclosure within the oil and gas sector. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 32(3), 4053–4067. https://doi.org/10.1002/csr.3167
Grant, M. J., & Booth, A. (2009). A typology of reviews: An analysis of 14 review types and associated methodologies. Health Information & Libraries Journal, 26(2), 91–108. https://doi.org/10.1111/j.1471-1842.2009.00848.x
Grueso-Gala, M., & Camisón-Haba, S. (2025). The role of reputation and regulation in shaping non-financial information reporting. Administrative Sciences, 15(5), 174. https://doi.org/10.3390/admsci15050174
Hamed, R. S., Al-Shattarat, B. K., Al-Shattarat, W. K., & Hussainey, K. (2022). The impact of introducing new regulations on the quality of CSR reporting: Evidence from the UK. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 46, 100444. https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2021.100444
Hirsch, S., & Heichl, V. (2025). Informative value of non-financial reports: Analyzing the impact of disclosure format and auditing. Journal of Corporate Accounting & Finance, 36(3), 275–298. https://doi.org/10.1002/jcaf.22784
Hong Kong Exchanges and Clearing Limited. (2024). Consultation conclusions on the enhancement of climate-related disclosures under the Environmental, Social and Governance framework. https://www.hkex.com.hk/
Hummel, K., & Bauernhofer, K. (2024). Consequences of sustainability reporting mandates: Evidence from the EU taxonomy regulation. Accounting Forum, 48(3), 374–400. https://doi.org/10.1080/01559982.2024.2301854
International Auditing and Assurance Standards Board. (2024). International Standard on Sustainability Assurance (ISSA) 5000: General requirements for sustainability assurance engagements. https://www.iaasb.org/
International Ethics Standards Board for Accountants. (2024). International Ethics Standards for Sustainability Assurance (including International Independence Standards) and other revisions to the Code relating to sustainability assurance and reporting. https://www.ethicsboard.org/
IFRS Foundation. (2023a). IFRS S1 General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information. https://www.ifrs.org/
IFRS Foundation. (2023b). IFRS S2 Climate-related Disclosures. https://www.ifrs.org/
IFRS Foundation. (2025a). Jurisdictional profiles: Progress towards adoption or other use of ISSB Standards. https://www.ifrs.org/
IFRS Foundation. (2025b). Amendments to Greenhouse Gas Emissions Disclosures (Amendments to IFRS S2). https://www.ifrs.org/

IOSCO. (2023). IOSCO endorses the ISSB's Sustainability-related Financial Disclosure Standards. International Organization of Securities Commissions. https://www.iosco.org/
Khatri, I. (2025). The effect of non-financial disclosure regulation on earnings management: Information symmetry, signalling or political costs? Accounting Research Journal, 38(2), 302–324. https://doi.org/10.1108/ARJ-04-2024-0136
Khatri, I., Giskås, P. E., Kyrrø, A. K., & Kjærland, F. (2025). Corporate governance mechanisms and non-financial disclosure quality: Evidence from sustainability committee, external CSR assurance, and stakeholder engagement. International Review of Financial Analysis, 107, 104645. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2025.104645
Krivogorsky, V. (2024). Sustainability reporting with two different voices: The European Union and the International Sustainability Standards Board. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 56, 100635. https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2024.100635
Krueger, P., Sautner, Z., Tang, D. Y., & Zhong, R. (2024). The effects of mandatory ESG disclosure around the world. Journal of Accounting Research, 62(5), 1795–1847. https://doi.org/10.1111/1475-679X.12548
Latella, P., & Veltri, S. (2024). The drivers of nonfinancial disclosure quality: A systematic literature review analysis. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 31(6), 5524–5542. https://doi.org/10.1002/csr.2880
Matuszak, Ł., Różańska, E., & Szczepankiewicz, E. I. (2025). Assessment of the compliance of environmental disclosures by energy companies using GRI standards with European Sustainability Reporting Standards: A case study. Sustainability, 17(8), 3380. https://doi.org/10.3390/su17083380
Ministry of Finance of the People's Republic of China. (2024). Basic Standard for Corporate Sustainability Disclosure (Trial). http://www.mof.gov.cn/
Moharram, A. H., Hashim, H. A., Alahdal, W. M., & Adnan, S. B. M. (2024). Should ESG disclosure be mandatory? An overview. Journal of Sustainability Science and Management, 19(3), 221–236. https://doi.org/10.46754/jssm.2024.03.015
Monciardini, D. (2025). Regulating EU sustainability reporting: Learning from failure and success. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009737104
Mustafa Khan, N. J., & Mohd Ali, H. (2023). Regulations on non-financial disclosure in corporate reporting: A thematic review. Sustainability, 15(3), 2793. https://doi.org/10.3390/su15032793
Page, M. J., McKenzie, J. E., Bossuyt, P. M., Boutron, I., Hoffmann, T. C., Mulrow, C. D., Shamseer, L., Tetzlaff, J. M., Akl, E. A., Brennan, S. E., Chou, R., Glanville, J., Grimshaw, J. M., Hróbjartsson, A., Lalu, M. M., Li, T., Loder, E. W., Mayo-Wilson, E., McDonald, S., … Moher, D. (2021). The PRISMA 2020 statement: An updated guideline for reporting systematic reviews. BMJ, 372, n71. https://doi.org/10.1136/bmj.n71
Papafloratos, T., & Pantazi, T. (2025). A systematic review of the effects of mandatory corporate sustainability reporting. Sustainability, 17(12), 5336. https://doi.org/10.3390/su17125336
Paul, J., Lim, W. M., O'Cass, A., Hao, A. W., & Bresciani, S. (2021). Scientific procedures and rationales for systematic literature reviews (SPAR-4-SLR). International Journal of Consumer Studies, 45(4), O1–O16. https://doi.org/10.1111/ijcs.12695
Petruzzelli, S., & Badia, F. (2024). The quality assessment of stakeholder engagement disclosure in the EU mandatory non-financial reporting framework. Journal of Applied Accounting Research, 25(1), 126–148. https://doi.org/10.1108/JAAR-11-2022-0290
Post, C., Sarala, R., Gatrell, C., & Prescott, J. E. (2020). Advancing theory with review articles. Journal of Management Studies, 57(2), 351–376. https://doi.org/10.1111/joms.12549
Radu, O. M., Dragomir, V. D., & Hao, N. (2023). Company-level factors of non-financial reporting quality under a mandatory regime: A systematic review of empirical evidence in the European Union. Sustainability, 15(23), 16265. https://doi.org/10.3390/su152316265
Securities and Exchange Board of India. (2023). BRSR Core: Framework for assurance and ESG disclosures for value chain. https://www.sebi.gov.in/

Securities and Exchange Board of India. (2025). Ease of doing business measures relating to BRSR Core and value chain disclosures. https://www.sebi.gov.in/
Securities and Exchange Commission. (2024). The enhancement and standardization of climate-related disclosures for investors (Release Nos. 33-11275; 34-99678). https://www.sec.gov/
Securities and Exchange Commission. (2025). SEC votes to end defense of climate disclosure rules (Press Release No. 2025-58). https://www.sec.gov/
Snyder, H. (2019). Literature review as a research methodology: An overview and guidelines. Journal of Business Research, 104, 333–339. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.07.039
Sri Wahyuningrum, I. F., Sriningsih, Puspita, A. S., Budihardjo, M. A., Chegenizadeh, A., & Nikraz, H. (2025). Has mandatory reporting improved environmental disclosure quality in Indonesia? World Development Perspectives, 39, 100718. https://doi.org/10.1016/j.wdp.2025.100718
Sustainability Standards Board of Japan. (2025). Japanese Sustainability Disclosure Standards. https://www.ssb-j.jp/
Torraco, R. J. (2016). Writing integrative literature reviews: Using the past and present to explore the future. Human Resource Development Review, 15(4), 404–428. https://doi.org/10.1177/1534484316671606
Wagenhofer, A. (2024). Sustainability reporting: A financial reporting perspective. Accounting in Europe, 21(1), 1–13. https://doi.org/10.1080/17449480.2023.2218398
Webster, J., & Watson, R. T. (2002). Analyzing the past to prepare for the future: Writing a literature review. MIS Quarterly, 26(2), xiii–xxiii.
Zhang, Q., Ding, R., Chen, D., & Zhang, X. (2023). The effects of mandatory ESG disclosure on price discovery efficiency around the world. International Review of Financial Analysis, 89, 102811. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2023.102811